آراءُ سيبويهِ النحويةُ في كتابِ الدُّرِّ المَصونِ للسَّمِينِ الحَلَبِيّ

د. هشام أحمد خلف
جامعة حلبجة- كلية التربية الأساسية- قسم اللغة العربية
hisham.khalaf@uoh.edu.iq

الملخّص:
قبل ما يقارب الثلاثة عشر قرنا رحل سيبويه عن هذه الدنيا وترك بعده كتابًا وحيدًا سمي فيما بعد بقرآن النحو، جمع فيه شارد النحو ووارده، ووضع القواعد وأصل الأصول، ولم يزل صدى كتابه يدوي بقوة في اللاحقين من النحويين بمختلف أطيافهم ومدارسهم، حتى ترك بصمة لا تمحي بمرور الأيام ولا بتقادم الأزمان، وما هذا البحث إلا تتبع لهذا الأثر العظيم في كتاب عظيم من كتب المتأخرين عن زمان سيبويه وهو كتاب الدر المصون، استقصاء وجمعًا ودراسةً وتحليلًا، ليبرز ذلك الأثر ويؤصله، فجمعت المسائل وذكرت الآراء الواردة فيها، وخرجتها من مصارها، وناقشتها ذاكرا حجج الأطراف جميعا، ثم رجحت ما تطمئن له النفس وتقوى به الحجة. وقد تركز البحث على الآراء النحوية فقط، آخذا بنماذج هامة منها ومستغنيًا عن الاستقصاء التام الذي لا يتسع له مثل هذا البحث.
الكلمات المفتاحية : سيبويه ، آراء ، النحوية ، الدُّرّ المَصون ، السَّمِين الحَلَبِيّ .

Abstract:
Before the nearly thirteen centuries of Sibweh left this world and left behind a single book later called the Koran grammar, collected grammar rules and still echoed his book strongly in the subsequent followers of the grammarians of different sects and schools, even left a fingerprint do not forget the passage of days and the aging of times, The research focuses on grammatical opinions only, taking important examples of them, and disregarding the complete investigation that has been carried out. There is no room for such research.

المقدمة

لقد شهدت العربية ظهور علماء كُثُر بزغوا في سمائها كبزوغ النجوم الساطعة فأناروا سماءها وأضاؤوا مُدْلَهِمَ لياليها، من أهلها ومن غيرهم، ثم أفلوا وما أفلت آثارهم، وكان الثريا فيهم سيبويه الذي بلغ بكتابه ما لم يبلغه عربي ولا أعجمي بعده، وعرف له هذا الفضل كل من رأى كتابه أو اطلع عليه، وبلغ كتابه الآفاق ولم يأت أحد بعده إلا وقد نهل من الكتاب، أو أفاد منه، المتقدم والمتأخر منهم سيان، وهذا

كان سبباً مهما لاختيار هذا الموضوع، فقد كان وقعُ الكتاب كبيراً على مستوى النحويين واللغويين والمفسرين أيضًا، وكان من أشهر المفسرين المتأخرين الذين تأثروا بسيبويه وأكثروا عنه النقل السمين الحلبي صاحب تفسير الدر المصون فلا تكاد صفحاته تخلو من ذكر سيبويه وآرائه وتوجيهاته؛ لذلك أحببت أن أتتبع تلك الآراء وأمحصها، وأتحقق من نسبتها لسيبويه، وأناقش حججها وأدلتها، وأرى مدى صمودها بوجه الآراء الأخرى، وهنا تبرز الأهمية حيث تظهر للقارئ آراء نحوية متعددة في المسألة الواحدة، وارتباط هذه الآراء بآيات القرآن الكريم ومعانيه وقراءاته مما يكسبها زخمًا علميًا دافقًا يزيد البحث والقراءة متعة بعد متعة. وقد دأبت فيه على مراجعة مصادر ومراجع كثيرة ومتنوعة من كتب النحو اللاحقة لسيبويه، وبعض شروحه، وكتب إعراب القرآن ومعانيه، وكتب التفسير اللغوي، ودواوين الشعر، وغيرها مما دعت الحاجة إليه، فكان هذا البحث مقسما على ثلاثة مباحث مسبوقة بهذه المقدمة وتمهيد ذكرت فيه نبذة عن الرجلين وحياتيهما وكتابيهما، أما المبحث الأول، فقد خصصته لمسائل الأسماء، والثاني لمسائل الأفعال، والثالث لمسائل الحروف، ثم ختمت بأهم النتائج، ثم قائمة بثبت المصادر والمراجع.

التمهيد

سيبويه وكتابه :

أ- حياته:

هو عمرو بن عثمان بن قنبر، مولى بني الحارث بن كعب بن عمرو بن عُلَة بن جَلد بن مالك بن أدد، لقب بسيبويه ومعناه بالفارسية رائحة التفاح، فقد قيل إنّ أمّه كانت ترقصه وهو صغير بهذا الاسم[١]، ولد بقرية من قرى شيراز يقال لها: البيضاء في بلاد فارس، قدم إلى البصرة ليتعلم الحديث ويكتبه، فلزم حلقة حماد بن سلمة ليتتلمذ على يديه، فبينا هو يستملي عليه قول النبي صلى الله عليه وسلم: "ليس من أصحابي إلا من لو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء". فقال سيبويه: "ليس أبو الدرداء". فقال حماد: لحنت يا سيبويه، ليس هذا حيث ذهبت، وإنما (ليس) ها هنا استثناء. فقال: سأطلب علما لا يلحنني فيه أحد. ومن هنا بدأت مسيرته مع النحو حيث لزم الخليل بن أحمد الفراهيدي، وغيره من النحويين وعلماء اللغة مثل يونس بن حبيب وعيسى بن عمر وغيرهم، فبرع في النحو ونبغ فيه[٢]. وكان ملازمًا للخليل، ومن شدة ملازمته له كان الخليل يرحب به بقوله: مرحبًا بزائر لا يُملّ، قال أبو عمرو المخزومي: ما سمعت الخليل يقولها إلا لسيبويه[٣]. ويبدو أنه طلب العلم في مقتبل العمر وحداثة السن وكان غلامًا وضيء الوجه له ذؤابتان، وكان حريصًا على العلم، وهذا ما جعل له مكانة عند الخليل لم

تكن لغيره، قال أحمد بن معاوية بن بكر العليمي: "ذُكر سيبويه النحوي عند أبي، فقال: عمرو بن عثمان قد رأيته، وقد كان حدث السنِّ، كنت أسمع في ذلك العصر أنه أثبت من حمل عن الخليل بن أحمد، وقد سمعته يتكلم ويناظر في النحو وكانت في لسانه حُبسة، ونظرت في كتابه، فعلمه أبلغ من لسانه"(٤). ولم تمنعه حبسته من مناظرة العلماء ومجادلتهم، خاصة بعد أن اشتد ساعده واستوت سوقه ورسخت في علم العربية قدمه، فكانت له مناظرات كثيرة مع الأصمعي، والأخفش، والكسائي، والفراء، والأحمر، وغيرهم من أهل البصرة والكوفة(٥). وكانت مناظرته للكسائي في المسألة الزنبورية مشهورة إذ سأله كيف تقول: كنت أظن العقرب أشدَّ لسعةً من الزنبور فإذا هو هي أو هو إيّاها؟ قال: أقول: فإذا هو هي. فأقبل عليه الكسائي ومن معه جميعا فقالوا: أخطأت ولحنت(٦). وقيل إنه تزوج وكانت زوجته شغوفة به، وكان هو متشاغلًا عنها بالكتب عاكفًا على تأليف كتابه، فضاقت بذلك ذرعا، وتحينت الفرصة عند خروجه لبعض حاجته، فأوقدت في كتبه، فأحرقتها وأتت النار عليها كلها، فلما عاد ورأى صنيعها أغمي عليه، فلما أفاق طلقها، وشرع بكتابة كتابه مرة أخرى(٧). رحل عن بغداد إلى بلاد فارس بعد مناظرته مع الكسائي حزينا مكسور الفؤاد متألمًا من سوء ما لقي، فوضع رأسه في حجر أخيه، فبكى أخوه لمّا رآه لِما به فقطرت من دمعه قطرة على وجهه فرفع سيبويه رأسه إليه فرآه يبكي، فقال: أُخَيّنِ كنا فرّق الدهر بيننا إلى الأمد الأقصى ومن يأمن الدهرا! (٨). توفي سنة ثمانين ومائة على أرجح الأقوال وهو ابن ثلاث وثلاثين سنة(٩).

ب ـ كتابه:

تبرز أهمية الكتاب في كونه أقدم كتاب نحوي وصل الينا مكتملًا، أعني مكتمل الموضوعات من حيث استيعابه لعموم قواعد النحو، فقد قال صاعد بن أحمد الجياني من أهل الأندلس: "لا أعرف كتابا ألف في علم من العلوم قديمها وحديثها، فاشتمل على جميع ذلك العلم وأحاط بأجزاء ذلك الفن غير ثلاثة كتب: أحدها: المجسطي لبطليموس في علم هيئة الأفلاك. والثاني: كتاب أرسطاطاليس في علم المنطق. والثالث: كتاب سيبويه البصري النحوي. فإن كل واحد من هذه لم يشذ عنه من أصول فنه شيء إلا ما لا خطر له"(١٠). فهو كتاب مكتمل الأركان ، ملتئم الأطراف ، لا يكاد يفوته شيء من أبواب النحو ومسائله. ولذلك اهتم به العلماء قديما وحديثا، وأثنوا عليه ثناء عظيما، ولم يحظ كتاب –خلا القرآن بمثل ما حظي به كتاب سيبويه، قال الجاحظ: "لم يكتب الناس في النحو كتابا مثله وجميع ما كتب الناس عيال عليه"(١١). كما أن الكتاب له قيمة تتعدى حدود سيبويه بكثير، فقد كان لسيبويه بهذا الصنيع فضل كبير في حفظ علم شيخه الخليل بن أحمد الفراهيدي وكثير ممن سبقه وعاصره من

النحويين واللغويين، فلم يكن الكتاب مقتصرًا على علم النحو والصرف بل تضمن الكثير من الموضوعات الصوتية واللغوية والبلاغية وحتى القراءات القرآنية، وبهذا استحق الكتاب أن يسميه بعض القدماء تجوزا "قرآن النحو" وسماه آخرون "البحر" فكان المبرد إذا سأله أحد أن يقرأه عليه يقول له: هل ركبت البحر[١٢] ؟ تعظيمًا لأمره ، وتهويلًا لما فيه من المصاعب والمشاق. ولهذا السبب حظي الكتاب بتلك المكانة العظيمة والقيمة العليا عند العلماء والأدباء، حتى صار بحق أعظم هدية تقدم إلى الملوك والوزراء والوجهاء، فقد ذكر الجاحظ أنّه أراد الخروج إلى محمد بن عبد الملك الزيات ففكر في شيء يهديه له فلم يجد شيئا أشرف من كتاب سيبويه، فلما وصل إليه قال له: لم أجد شيئا أهديه لك مثل هذا الكتاب، وقد اشتريته من ميراث الفراء. فقال الزيات: والله ما أهديت لي شيئًا أحبّ إلي منه[١٣]. وكان المبرد يقول: لم يعمل كتاب في علم من العلوم مثله، وكان أبو عثمان المازني يقول: من أراد أن يعمل كتابًا كبيرًا في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحي مما أقدم عليه[١٤]. وأقوال العلماء في أهميته ومدحه والثناء على جهد صاحبه كثيرة قديمًا وحديثًا لا يتسع المقام لذكرها ولعل خير ما نختم به هنا من أقوال المحدثين فيه كلام الأستاذ علي النجدي في سيبويه وكتابه حيث يقول: "هذا هو السفر العظيم الذي أقامه العالم الجليل في ساحة الخلود أثرًا، وأرسله مع الأيام ذكرًا، وادخره للعربية كنزًا، وندبه في العالمين شاهدًا على براعته فيها، ونفاذه إلى أسرارها، وإمامته في الاشتراع لها، وضبط أصولها، على نحو يعز نظيره في الأولين والآخرين: شمول إحاطة، وبراعة أستاذية، وسلامة تحليل، وصدق نظر، وصحة حكم"[١٥].

السمين الحلبي وتفسيره:

أ - حياته:

أحمد بن يوسف بن محمد بن مسعود المعروف بالسمين، هذا اسمه الذي نقله المحقق من خطه في المخطوطة التي حقق عليها كتابه الدر المصون [١٦]، ولا يعرف سبب إطلاق هذا اللقب عليه، كما لا يعرف شيئًا عن زمن ولادته. نشأ في حلب فاكتسب لقب الحلبي ثم انتقل إلى القاهرة وعاش فيها بقية حياته فأصبح يعرف بالمصري [١٧]. وفي مصر اشتهر وذاع صيته بعد ما قرأ النحو على أبي حيان والقراءات على ابن الصائغ وسمع الحديث، فتصدر إقراء النحو بالجامع الطولوني، وتصدر للتدريس في مسجد الشافعي وناب في الحكم عن بعض القضاة في القاهرة وولي الأوقاف بها [١٨]. فعلى ما تقدم يتضح أن نتاجه العلمي إنما ظهر في مصر، حين بلغ في العلم مبلغا يشاد به حتى عرفه القاصي والداني، وأبرز نتاجاته الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، وقد ألفه في زمن شيخه أبي حيان، وناقشه فيه

كثيرًا، وشرح التسهيل، وشرح الشاطبية، وغيرها من الكتب [١٩]. توفي في القاهرة سنة ست وخمسين وسبعمائة[٢٠].

ب - كتابه الدر المصون:

تبرز أهمية الكتاب في كونه مصدرًا مهمًا من مصادر إعراب القرآن الكريم، ولا يخفى أن الأعراب يرتبط ارتباطًا وثيقًا بفرع واحد من فروع اللغة وهو النحو، وهو أشد التصاقًا به من الفروع الأخرى، ومع هذا فإن الكتاب لم يخلُ من الحديث عن الجوانب الأخرى من جوانب اللغة العربية ومستوياتها من صرف، ودلالة، وبلاغة، ناهيك عن الحديث الموسع عن القراءات القرآنية كما سيأتي في الحديث عن مادة الكتاب، وربما لا تكمن الأهمية العظمى للكتاب بتناول مستويات اللغة المختلفة بقدر ما تبرز في ارتباط هذه المستويات المختلفة بآيات القرآن الكريم ومناسبة كل آية من آياته للحديث عن جانب من جوانب اللغة ومستوياتها، وقد استوعب المؤلف في كتابه أغلب هذه الجوانب بتفصيل نادر ينم عن اطلاع واسع لأصول اللغة وفروعها ومصادرها المختلفة المعاصرة لزمن المؤلف والسابقة عليه. ومن تضمن هذه المستويات تنبثق فوائد أخرى للكتاب أشار إليها محقق الكتاب في مقدمته نجمل هنا ملخصًا لأهمها [٢١]:

١ – تضمن الكتاب لآراء العلماء المختلفة في إعراب الآية وما كان لهم من أقوال فيها مدعومة بأدلة أصحابها، فهو يمثل مرجعًا أساسيًا في هذا الجانب.

٢ – تضمن الكتاب لكثير من مباحث النحو التي تمثل صورة حية لما استقر في أذهان العلماء حول علم النحو وقواعده.

٣ – يجد فيه الباحث في مفردات اللغة طلبته، من تحليل مفصل لكلمات القرآن وأصولها واشتقاقها وتطورها واستعمالاتها. فهو لا يقل أهمية عن كتاب الراغب (مفردات القرآن) وإن أفاد منه.

٤ – تضمن الكتاب لكثير من القراءات القرآنية وأوجه تخريجها المتواترة منها والشاذة، معززة بآراء العلماء وأقوالهم في توجيهها.

٥ – تضمن الكتاب لنصوص عديدة نادرة يعز وجودها في غيره، ولا يخفى ما لهذه النصوص من فائدة لباحثي اللغة ومن ضمنها شواهد العربية.

٦ – التعرف على جانب مهم من أسرار التعبير القرآني من خلال الإشارات البلاغية الكثيرة التي تضمنها الكتاب.

٧ – الاطلاع على مرحلة مهمة من مراحل التأليف في الإعراب القرآني وهي مرحلة القرن الثامن الهجري، وهي جزء من مسيرة النحو العربي وربما تمثل خلاصة سبعة قرون من التأليف في هذا المجال.

المبحث الأول : الأسماء

الابتداء بالنكرة:

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، والخبر نكرة فتتم بهما الفائدة(٢٢)، ولكن المبتدأ قد يأتي نكرة خلاف الأصل إذا توافرت له مسوغات بينها النحويون(٢٣)، وقد ذكر الحلبي في قوله تعالى: (إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ)(٢٤) أن («لَلَّذي بِبَكَّةَ» خبرُ إنَّ، وأَخْبر هنا بالمعرفة وهو الموصول عن النكرة وهو «أولَ بيت» لتخصيص النكرة بشيئين: الإضافةِ والوصفِ بالجملة بعده...)(٢٥) ذاكرا رأي سيبويه ومستشهدا بعبارته (إنّ قريبًا منك زيدٌ)(٢٦) ونص سيبويه: (وتقول: إن قريبًا منك زيدٌ، والوجهُ إذا أردتَ هذا أن تقول: إن زيدًا قريبٌ منك أو بعيد منك، لأنه اجتمع معرفةٌ ونكرة)(٢٧). وواضح من كلام سيبويه أن الوجه الذي يفضله سيبويه في هذه الجملة خاصة هو الثاني وليس الأول، مع جواز الأول. ولا إشكال بين عموم النحويين في مجيء المبتدأ منكرا إذا كان مختصًا، وإن كانوا يختلفون في بعض وجوهه عند تعلقه بأبواب ملتبسة مع بعض النواسخ، ولكن منهم من يجيز تنكيره بدون اختصاص في باب (إنّ وكان) اختيارًا بشرط الفائدة، وكون النكرة صفة غير محضة(٢٨)، واستشهدوا لذلك بقول الشاعر(٢٩):

وإنَّ حَراماً أَنْ أَسُبَّ مجاشعاً بآبائِيَ الشُمِّ الكِرامِ الخَضَارِمِ

وروى عن عاصم أنه قرأ: (وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً) بنصب صلاتهم، ورفع مكاء وتصدية فعده الأعمش لحنًا(٣٠). وقال أبو علي الفارسي في قراءة عاصم: (الوجه: الرفع في قوله جل وعزّ صلاتهم لأنّه معرفة، والمعرفة أولى بأن يكون المحدّث عنها من النّكرة، لأن النكرة شائعة غير مختصة، فتلتبس، ولا تختص لما فيها من الشّياع، فكرهوا أن يقربوا باب لبس، ويشبه أن يكون القارئ إنّما أخذ به، لمّا رأى الصلاة مؤنّثة في اللفظ، ولم يلحق الفعل علامة للتأنيث، فلمّا لم ير فيه علامة التأنيث أسنده إلى المذكّر الذي هو المكاء ولم يكن ينبغي هذا، لأن الفعل الذي لم تلحقه علامة التأنيث قد أسند إلى المؤنّث كقوله: (وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ) (هود ٦٧)، وقوله: (فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ)، (الحشر ١٧) (ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسَاءُوا السُّوأَىٰ)، (الروم ١٠) (فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ)، (النمل ٥١)، (فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ) (الأعراف ١٠٣))(٣١). وما تقدم من

قول سيبويه وإجازة بعض النحويين للابتداء بالنكرة في باب (إنّ وكان) اعتمادا على كلام العرب يدفع قول أبي علي الفارسي والأعمش قبله في قراءة عاصم، وهو من القراء السبعة الذين يحتج بقراءتهم، مع أن القراءات المتواترة قياس للغة وليس العكس مع كل الجدل الذي يدور حولها.

واستشهدوا كذلك بقول امرئ القيس(٣٢):

وإنّ شِفاءً عَبَرَةٌ مُهراقةٌ فهل عند رَسمٍ دارِسٍ من مُعَوَّلِ

حيث نصب المبتدأ مع كونه نكرة، والخبر نكرة موصوفة مستحقة للتقديم والابتداء . وعلى هذا فسيبويه يجيز الابتداء بالنكرة في هذه الحالة إذا جاءت في سياق (إنَّ، وكان) وإن لم يشر إلى ذلك صراحة، مع تفضيله للوجه المعتاد في مثل هذه المسألة وهو الابتداء بالمعرفة ما أمكن، وكلاهما لم يخالف ما درجت عليه العرب مع الفارق في الكثرة والشهرة، وهو الأفضل؛ لأن الإخبار إنما يكون عن معلوم والنكرة لا ترتقي إلى ما يعلم من المعرفة، وبهذا يكون الإسناد إلى المعرفة إسناد إلى مخصوص ومعلوم وأما الإسناد إلى النكرة فهو إسناد إلى عام غير محدد وهو ما تدل عليه النكرة.

رفع خبر لا النافية للجنس:

"لا" النافية للجنس من النواسخ التي لها استعمال كثير في العربية، وهي تعمل عمل (إنَّ) المشبهة بالفعل، بعد دخولها على المبتدأ والخبر بشروطها المعروفة(٣٣)، وقد أورد السمين الحلبي رأي سيبويه في خبرها فقال: " ومذهبُ سيبويه أنها واسمَها في محلِّ رفع بالابتداء ولا عمَل لها في الخبر، ومذهبُ الأخفش أن اسمَها في محلِّ رفع وهي عاملةٌ في الخبر. "(٣٤) قال سيبويه: " و(لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب إن لما بعدها. وترك التنوين لما تعمل فيه لازم، لأنها جُعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو خمسة عشر؛ وذلك لأنها لا تشبه سائر ما ينصب مما ليس باسم، وهو الفعل وما أجرى مجراه، لأنها لا تعمل إلا في نكرة، و(لا) وما تعمل فيه في موضع ابتداء، فلما خولف بها عن حال أخواتها خولف بلفظها كما خولف بخمسة عشر. فـ(لا) لا تعمل إلا في نكرة كما أن رب لا تعمل إلا في نكرة، وكما أن (كم) لا تعمل في الخبر والاستفهام إلا في النكرة، لأنك لا تذكر بعد (لا) إذا كانت عاملة شيئا بعينه كما لا تذكر ذلك بعد رب، وذلك لأن رب إنما هي للعدة بمنزلة كم، فخولف بلفظها حين خالفت أخواته"(٣٥).

والإجماع قائم على أن (لا) هي الرافعة للخبر عند عدم التركيب أي عند كون الاسم مفردا أما إذا كان غير مفرد فلا تعمل فيه عند سيبويه كما هو واضح من كلامه أن (لا) ليست رافعة للخبر لتركبها مع

اسمها، وهي حينئذ تقوم مع الاسم مقام المبتدأ كالأعداد المركبة، والخبر مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها وهو المبتدأ، وما ذهب إليه الأخفش واضح فيه أنها تعمل في الخبر من قبل تركبها مع اسمها ومن بعد. وهو رأي عدد من النحويين كالمازني والمبرد والسيرافي وغيرهم[٣٦]، وصححه ابن مالك إجراء لها مجرى (إنّ)[٣٧]. والحقّ أنّ هذا الشبه بينها وبين (إنّ) حال التركيب يضعف؛ لأنها (صارت كجزء كلمة، وجزء كلمة لا يعمل، فمقتضى هذا أن يبطل عملها في الاسم والخبر، لكن عملها أبقى في أقرب المعمولين، وجعلت هي ومعمولها بمنزلة مبتدأ، والخبر بعدها على ما كان عليه من التجرد)[٣٨].

يتضح من كلام سيبويه أعلاه أن (لا) هي العاملة في اسمها مع كونها مركبة معه عنده، فالتركيب إذن لم يمنعها من العمل في اسمها وهي جزء منه وجزء الكلمة لا يعمل في جزئها الآخر، فكيف يمنعها من العمل في خبرها، فلو منعها التركيب من العمل في الخبر لمنعها من المبتدأ كذلك ولا اعتداد بكون الاسم أقرب المعمولين. كما أن عمل لا في الخبر أولى من عملها في الاسم لارتباطها بمعناه وتأثيرها فيه أشد وأجلى من تأثيرها في الاسم وفي معناه "والإعراب إنما جيء به في الأصل للدلالة على المعنى الحادث بالعامل، وإنما لم يكن خلاف في ارتفاع الخبر بلا غير المركبة، لأن مانع التركيب هو كون اسم إنّ صالح للابتداء به مجردا عن إنّ، وليس كذلك مصحوب لا المركب، فإن تجرده من لا مبطل للابتداء به، لأنه نكرة لا مسوغ معها، فإذا قرنت بلا كانت بمنزلة نكرة ابتدئ بها لاعتمادها على نفي"[٣٩]. ولهذا الخلاف ثمرة ظاهرة في الاستعمال، ففي قولنا: لا رجل ولا امرأة قائمان، لا تجوز الجملة عند الأخفش وتجوز عند سيبويه وغيره، وكذلك في قول الشاعر:

فلا لغو ولا تأثيم فيها ... ولا غول ولا فيها مليم[٤٠]

فعلى رأي الأخفش يكون (فيها) خبرا لأحد المتقدمين، وخبر الآخر محذوف، وعلى الرأي الآخر يكون خبرا عنهما[٤١].

(أن) تسدُّ مسد مفعولي (علم):

(علم) من أفعال القلوب أو أخوات (ظن) التي تعمل في المبتدأ والخبر فتنصبهما معا على أنهما مفعولان لها، مثل قوله تعالى: (فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ)[٤٢] وقوله تعالى: (إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ)[٤٣] وبعضها يدخل على اسمين ليسا مبتدأ وخبرًا في الأصل، مثل: أعطيت الفقير درهمًا. ومنها ما يدل على اليقين أو الظن والرجحان، أو التحويل، ولها في العمل أحكام متنوعة، فقد تعمل كما مثلنا سابقًا، وقد تلغى فيبطل عملها لفظا ومعنى في أحوال خاصة، وقد تعلق فيبطل عملها لفظًا ويبقى

حكمها محلًا، فتسد الجملة بعدها مسد مفعوليها وذلك في حالة وقوع أداة بعد الفعل لا يعمل ما قبلها فيما بعدها، وهي في الغالب أداة الاستفهام أو التأكيد، وهي مما لا يخفى على ذوي الاختصاص(٤٤).

وقد ذكر الحلبيّ رأيًا لسيبويه في هذه المسألة في أثناء حديثه عن قوله تعالى (عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ)(٤٥) بقوله: "و «عَلِمَ» إنْ كانَتِ المتعدية لواحد بمعنى عَرَف، فتكونُ «أنَّ» وما في حيِّزها سادَّة مَسَدَّ مفعولٍ واحدٍ، وإن كانتِ المتعديةَ لاثنينِ كانَتْ سادةً مَسَدَّ المفعولينِ على رأي سيبويه، ومَسَدَّ أحدِهما والآخرُ محذوفٌ على مذهبِ الأخفش"(٤٦). وما جاء في كتاب سيبويه كلام عام لا يتضمن النص على وقوع (أنّ) بعد (علم) أو غيرها من الأفعال القلبية الأخرى، أو كونها سادة مسد المفعولين، بل كان الحديث عن التعليق عموما، وربما فهم النحويون ذلك ضمنا من دون تصريح منه لوروده في أكثر من موضع من كتبهم كما تقدمت الإشارة في البحر المحيط، والدر المصون، واللباب كذلك(٤٧)، وقد عنون سيبويه للموضوع بقوله: "هذا باب ما لا يَعْمَلُ فيه ما قبله من الفعل الذى يتعدى إلى المفعول ولا غيره، لأنه كلامٌ قد عَمِلَ بعضه في بعض، فلا يكون إلّا مبتدأً لا يَعمل فيه شيء قبله، لأنَّ ألف الاستفهام تَمنعُه من ذلك. وهو قولك: قد علمتُ أَعبْدُ الله ثَمَّ أم زيدٌ، ... فهذا في موضع مفعول، كما أنَّك إذا قلت: عبد الله هل رأيته، فهذا الكلامُ في موضع المبنّى على المبتدأ الذي يَعمَلُ فيه فيَرفعُه... ومن ذلك: قد علمتُ لَعبدُ الله خيرٌ منك. فهذه اللامُ تمنَعُ العملَ، كما تمنعُ ألفُ الاستفهامِ، لأنَّها إنَّما هي لامُ الابتداء، وإنما أَدخلتَ عليه علمتُ لتُؤكِّدَ وتجعلَه يقيناً قد علمتَه"(٤٨). وربما فهم أيضا من كلام شراح الكتاب فقد جاء في شرح السيرافي ما ينص على ذلك من باب التوضيح لما علقه الاستفهام، قال السيرافي: " فإذا كان الفعل متعديا إلى مفعولين سد الاستفهام وما بعده مسدّ المفعولين، كقولك: " خلت أزيد في الدار أم عمرو "، كما تسد (أنّ) المشددة مسد المفعولين في قولك: " خلت أنّ زيدا قائم ". وإذا كان الفعل يتعدى إلى مفعول، سد الاستفهام وما بعده مسد ذلك المفعول فقلت: " عرفت أبو من زيد "، كما قلت: " عرفت أن زيدا قائم"(٤٩). وفي اقتصار (علم) على أحد المفعولين بين سيبويه أنها تكون بمنزلة (عرف) كما كانت (رأيت) على وجهين بصرية وقلبية، ولا يراد منها إلا معرفة أول المفعولين(٥٠)، ومثل لها بقوله تعالى: (وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ)(٥١)، وقوله تعالى: (وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ)(٥٢). كما أشار سيبويه إلى تعليقها بقوله: "قولك: قد علمت إنه لخيرٌ منك. فإنَّ ههنا مبتدأة و(علمت) ههنا بمنزلتها في قولك: لقد علمت أيهم أفضل، معلقةً في الموضعين جميعا. وهذه اللام تصرف (إنَّ) إلى لابتداء، كما تصرف (عبد الله) إلى الابتداء إذا قلت: قد علمت لعبد الله خير منك،

ف(عبد الله) هنا بمنزلة (إنَّ) في أنه يصرف إلى الابتداء. ولو قلت: قد علمت أنه لخير منك، لقلت: قد علمت لزيداً خيراً منك، ورأيت لعبد الله هو الكريم، فهذه اللام لا تكون مع (أنَّ) ولا عبد الله إلاَّ وهما مبتدءان" (٥٣). أما كون (أن) وما دخلت عليه مؤولا باسم في هذا الباب وغيره، فقد وضح سيبويه أنها مع صلتها تكون اسما واستشهد لها بما يناسب هذا الموضوع فقال: "أما أنَّ فهي اسم وما عملت فيه صلةٌ لها، كما أن الفعل صلة لأن الخفيفة وتكون أن اسماً. ألا ترى أنك تقول: قد عرفت أنك منطلقٌ، فأنك في موضع اسم منصوبٌ كأنك قلت: قد عرفت ذاك ... تقول: ظننت أنَّه منطلقٌ، فظننت عاملة، كأنّك قلت: ظننت ذاك. وكذلك وددت ذاك."(٥٤)، وواضح مما قاله أن أفعال القلوب عاملة ويفهم ضمنا بالاعتماد على ما سبق أنها معلقة، ومن ثمّ فهي تنوب مناب ما نصبه الفعل سواء كان واحدا أم اثنين. مما تقدم كله نخلص إلى مسألة مهمة، مفادها أن بعض النحويين وخاصة المتأخرين منهم حين ينسب الأقوال إلى سيبويه، فليس بالضرورة أنه استقاه من كتابه، وتوثق من مصدره، بل ربما أخذ رأيه نقلا عما اشتهر عنه في كتب النحو وإن لم يثبت نصه في ذلك بلفظه، أو ربما يفهم فحوى رأيه من كلام شراح الكتاب، فيتصرف فيه بما يراه مناسبا، وربما كان ذلك مستساغا فيمن كان في عصر يعز فيه الحصول على كتاب سيبويه، أما الذين تأخروا عنه كثيرا فلا عذر لهم في الاعتماد على ما ينقل من دون التثبت مما ينقلون، والتنبيه على هذه المسألة مهم؛ لأنها نموذج لما قد يكون أهم منها وأكبر. وما ذكرته عن سيبويه ينطبق على الأخفش، فما نسب إليه فيما تقدم من الكتب النحوية لم أجده في كتابه معاني القرآن، بل هو مطروح في بعض كتب النحو كسائر آرائه التي تنقل عنه من دون تثبت أو تحقق من مصدرها. والحال مع الأخفش أشد وأنكى من سيبويه، فليس للرجل مصدر موثق لنحوه يمكن الركون إليه والاعتماد عليه، على الرغم مما ينسب إليه في النحو من مؤلفات مثل: حواشٍ على كتاب سيبويه، والأوسط في النحو، والمقاييس في النحو، والمسائل الكبير والصغير، وهي كتب مفقودة يشار إليها في بعض كتب النحو، وقد حاول بعض الباحثين جمع آرائه النحوية والصرفية من كتب شروح الألفية ليسد هذا النقص في المكتبة العربية، فلم يجاوز ما قلناه في هذه المسألة(٥٥).

موضع المصدر المؤول :

تدخل (أن) المصدرية على الفعل المضارع، فتنصبه لمشابهتها (أنَّ) العاملة في الأسماء، وهذا الشبه كائن من أربعة أوجه(٥٦):

- أن لفظها قريب من لفظها وإذا خففت صارت مثلها في اللفظ.

- أنها وما عملت فيه مصدر مثل أن الثقيلة.
- أن لها ولما عملت فيه موضعًا من الإعراب كالثقيلة.
- أن كل واحدة منهما تدخل على جملة.

فهي إذن تؤول مع ما بعدها بمصدر، ولهذا المصدر منها ومما بعدها محل من الإعراب، فهو إما أن يكون فاعلًا، أو نائب فاعل، أو مبتدأً، أو خبرًا، أو مفعولًا به، أو مجرورًا بحرف الجر. وحين يكون مجرورًا بحرف الجر فيكون محله النصب على إسقاط الخافض، أو في محل جر بحرف محذوف، قال سيبويه: "واعلم أن اللام ونحوها من حروف الجر قد تحذف من أن كما حذفت من أنَّ، جعلوها بمنزلة المصدر حين قلت: فعلت ذاك حذر الشرِّ، أي لحذر الشر. ويكون مجروراً على التفسير الآخر. ومثل ذلك قولك: إنما انقطع إليك أن تكرمه، أي: لأن تكرمه" (٥٧). وقد اختلف النحويون في هذا الأخير على رأيين: الأول: أنه في محل نصب، عند الخليل(٥٨) والفراء(٥٩). الآخر: أنه في محل جر عند سيبويه(٦٠) والكسائي(٦١) والأخفش(٦٢). وقد جاء رأي سيبويه في الدر المصون عند قوله تعالى: (لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ) (٦٣). قال السمين الحلبي: "قوله تعالى: {أَن تَبْتَغُواْ}: «أَنْ» في محلِّ نصبٍ عند سيبويه والفراء، وجرٍّ عند شَيْخَيْهما والأخفش؛ لأنَّها على إضمار حرفِ الجرِّ، في أَنْ، وهذا الجارُّ متعلَّقٌ: إمَّا بجُناح لما فيه من معنى الفعلِ وهو الميلُ والإِثْمُ، وما كانَ في معناهما، وإمَّا بمحذوفٍ"(٦٤). أما رأي سيبويه والخليل، فهو خلاف ما ذكره صاحب الدر المصون، فالخليل يرى النصب، وسيبويه يرى الجر؛ لأن ما جاء في كتاب سيبويه خلاف ما نقل عنه، ويبدو أن الأمر سهو في النسبة إليه، وقد بين ابن هشام هذا السهو بقوله: " ومحل (أنَّ) و (أنْ) وصلتهما بعد حذف الجار نصب عند الخليل وأكثر النحويين حملا على الغالب فيما ظهر فيه الإعراب مما حذف منه وجوز سيبويه أن يكون المحل جرًا ... وأما نقل جماعة منهم ابن مالك أن الخليل يرى أن الموضع جر وأن سيبويه يرى أنه نصب فسهو"(٦٥). وقد نص سيبويه في الكتاب على الجر بقوله: " ولو قال إنسان: إن " أنَّ في موضع جرٍّ في هذه الأشياء، ولكنه حرفٌ كثر استعماله في كلامهم، فجاز فيه حذف الجار كما حذفوا رب في قولهم: (وبلدٍ تَحْسَبُه مَكْسُوحاً) لكان قولاً قوياً."(٦٦). ويقوي مذهب الجر قول الشاعر(٦٧):

وما زرتُ لَيلى أن تكونَ حبيبةً إليَّ ولا دينٍ بها أنا طالبُه

بخفض (دينٍ) عطفا على محل (أن تكون حبيبة) لأن محلها جر بحرف الجر المحذوف إذ أصله (لأن تكون حبيبة)(٦٨). وأما مذهب النصب فهو قائم على قياس الاسم على المصدر لأنها بمنزلة المصدر حين

قلت: فعلت ذاك حذر الشرِّ، أي لحذر الشر كما تقدم في قول سيبويه، والاعتماد على النص أولى، وثمرة هذا الخلاف تظهر في العطف، فالعطف يكون على محل المصدر المؤول، إن كان خفضا فيخفض المعطوف كما تقدم في البيت السابق للفرزدق، وإن كان نصبا فينصب المعطوف، وما ذهب إليه الخليل وجه لا ينكر، وسيبويه يبدو غير مخالف له ولكنه يقوي مذهب الجر بنص قوله السابق، والعطف يشهد للجر وعليه المعول. وربما تكون وراء هذا الخلاف فائدة معنوية قلّما يشير إليها النحويون، وهي العدول عن المصدر الصريح إلى المصدر المؤول، ففي الآية التي دار الكلام حولها قال الله تعالى: (ليس عليكم جناح أن تبتغوا) على تأويل المصدر (ابتغاء) من (أن) والفعل، دون ذكر المصدر صراحة، فما الفرق بين الاستعمالين؟ وهلا اكتُفي بالمصدر دون (أن) والفعل لما فيه من الإيجاز والاختصار في القول ما دام الاستغناء عنهما ممكنا؟ إن اللغة العربية لغة ثرة فيها من الأساليب والتنوع ما يضمن للمتكلم التحول من طريقة إلى أخرى في الكلام جريا على السعة والدقة في آن واحد، وهذا ما يجعلها مميزة عن الكثير من اللغات الأخرى، ولكنها مع هذا التنوع في الكلام تتصف بالدقة في التعبير بما يجعل لكل أسلوب من الكلام معنى لا يتوافر إلا به، ولكل عدول عن طريقةٍ معينةٍ وجهةً مختلفة في المعنى ومن هذا العدول استخدام المصدر المؤول عوضا عن الصريح، وهو لا شك أسلوب من الكلام له خصوصية في المعنى كما كان له خصوصية في اللفظ بين النحويين.

الإتيان بالحال من النكرة :

اشترط النحويون في الحال أن يكون وصفا ليدل على الذات والمعنى، حتى يكتمل به المعنى المزاد على الجملة الأساسية، في مثل قولنا: جاء زيد راكبًا، فـ(راكبًا) وصف يدل على المعنى وهو (الركوب)، والضمير الذي يعود على الذات (زيد)، وهو بهذا يشابه الخبر، فهو خبر في المعنى، فكما أن للخبر مخبرًا عنه وهو المبتدأ، كذلك الحال له مخبر عنه وهو صاحب الحال، فلما أشبه صاحبُ الحال المبتدأ أشبهه كذلك في كونه معرفة لتتم الفائدة، فكان الأصل في صاحب الحال التعريف، وأجازوا أن يبتدأ بالنكرة بشرط وضوح المعنى وأمن اللبس، ولا يتأتى هذا إلا بمسوغات، وكذلك يقال في الحال، وإنما تحصل الفائدة في صاحب الحال ـإن كان نكرةـ بمسوغات ذكرها النحويون(٦٩)، وهنا ذكر الحلبي رأي من يجيز الاتيان بالحال من النكرة مطلقًا، وتضعيف سيبويه لهذا الرأي، عند قوله تعالى: (أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا)(٧٠)، إذ ذكر في إعراب (وهي خاوية) خمسة أوجه منها أن تكون حالا، فقال: "والثاني: أنها حال من (قرية): إمَّا على جَعْل «على عروشها» صفةً لقرية على أحدِ الأوجهِ الآتيةِ في هذا الجارِّ، أو على رأي مَنْ يجيزُ الإتيانَ بالحالِ من النكرة مطلقاً، وهو ضعيفٌ عند

سيبويهِ."[٧١]. جاء في كتاب سيبويه وهو يتحدث عن قول القائل: (هذا أول فارسٍ مقبلا) قوله: " وقد يجوز نصبُه على نصب: هذا رجلٌ منطلقا، وهو قول عيسى. وزعم الخليل أن هذا جائز، ونصبُه كنصبه في المعرفة، جعله حالا ولم يجعله وصفا. ومثل ذلك: مررتُ برجل قائما، إذا جعلتَ الممرورَ به في حال قيامٍ. وقد يجوز على هذا: فيها رجلٌ قائما، وهو قول الخليل رحمه الله."[٧٢] فهو لم يضعفه صراحة، بل ذكر بعد ما تقدم وجوها أخرى لموضع الحال وقدمها على الحال، فقال: " ومثل ذلك: عليه مائةٌ بيضا، والرفعُ الوجهُ. وعليه مائةٌ عينا، والرفعُ الوجه."[٧٣] وتضعيف سيبويه للحال بدون مسوغ ليس على إطلاقه، بل هو مقيد بما أمكن فيه الاتباع ـ كما يتبين مما تقدم ـ كقولهم: فيها رجل قائما، فقائم يمكن أن يكون تابعا لرجل، أما إذا تقدم الحال ـ وهو مسوغ لمجيء الحال من النكرة ـ زال الضعف لتعذر الاتباع فيقال: فيها قائما رجل[٧٤]. والذي دعا سيبويه إلى هذا هو قياسه على التبعية في المعرفة، قال في كتابه: "وزعم يونس أن ناسا من العرب يقولون: مررتُ بماءٍ قِعدةَ رجلٍ، والجر الوجهُ. وإنما كان النصب هنا بعيدا من قبل أن هذا يكون من صفة الأول، فكرهوا أن يجعلوه حالا كما كرهوا أن يجعلوا الطويل والأخ حالا حين قالوا: هذا زيد الطويل، وهذا عمرو أخوك، وألزموا صفة النكرة، كما ألزموا صفة المعرفة المعرفةَ، وأرادوا أن يجعلوا حالَ النكرة فيما يكون من اسمها كحال المعرفة فيما يكون من اسمها. وزعم مَن نثق به أنه سمع رؤبةَ يقول: هذا غلامٌ لك مُقبلاً، جعله حالا ولم يجعله من اسم الأول"[٧٥]. وذهب بعضهم في مثل ما تقدم إلى أن صاحب الحال ليس نكرة، بل هو ضمير مستتر في الخبر، (وقول سيبويه هو الصحيح، لأن الحال خبر في المعنى، فجعله لأظهر الاسمين أولى من جعله لأغمضهما)[٧٦]. وفي هذه الآية لم يجانب الحلبيُّ الصوابَ فهي تحتمل الحالية، مع التبعية، وقد ذكره من ضمن وجوهها المحتملة في الإعراب، فقال: " الخامس: أن تكونَ الجملة صفةً لقرية"[٧٧]، وعلى هذا فهي تحتمل التبعية، فيضعف أن تكون حالا عند سيبويه كما تقدم، ولكنّ بعض النحويين أفادوا من العكس، فجعلوا إمكانية وقوع الحال هنا سببا لمنع التبعية، فأجاز ابن مالك مجيء الحال هنا وجعل اقتران الجملة بالواو مسوغا لمجيء الحال؛ لرفع توهم التبعية[٧٨]؛ لأن الواو لا تدخل بين الصفة والموصوف خلافا للزمخشري[٧٩]، فيتعين الحال عندهم، وهذا قد يوهم التعارض بينهم وبين قول سيبويه؛ لأن النحويين يرون الجملة بعد هذه الواو حالا لمنع التبعية التي تنقضها الواو، وهي عند سيبويه دون مسوغ فيضعف مجيء الحال لإمكان التبعية، والجواب عن ذلك أن قول سيبويه عام فيما لا مسوغ له بعد صاحب الحال حين يكون مبتدأً نكرةً ـ وشبه الجملة المتعلقة بخبر محذوف، وهذا واضح من الأمثلة التي استشهد بها من نحو: فيها رجل قائما، وفيها مائة بيضا، ثم اختار فيها الرفع مُفهمًا ضعف

الوجه الآخر، وهنا لا يتعلق حديث سيبويه بنص الآية الكريمة، بل بموضع المسألة عموما، أما حديث النحويون فهو عن الجملة التي تحتمل الحالية وترتبط بما قبلها بالواو، والارتباط بالواو أو الضمير شرط لكون الجملة حالية وهو عندهم في هذا التركيب يوهم العطف بالواو وهم يمنعونه بين المتلازمين ـالصفة والموصوف. فأجازوا مجيء الحال من النكرة لتوقي الوصف؛ لأن الواو هنا ترفع توهم الوصفية. قال ابن مالك: "ومن مسوغات جعل صاحب الحال نكرة كون الجملة مقرونة بالواو كقوله تعالى (أَوْ كالذي مَرَّ على قريةٍ وهي خاويةٌ على عروشها)، ...لأن الواو رفعت توهم كون الجملة نعتا"[٨٠]. وبهذا يندفع التعارض بين ما قاله سيبويه وما قاله بعض النحويين. مما تقدم نخلص إلى أن الحال قد يأتي من النكرة بمسوغات معلومة عند النحويين، وأجاز سيبويه مجيئه بدون مسوغ تبعا للخليل ويونس، وبناءً على كلام بعض العرب، ولكنه يجيزه على ضعف إذا احتمل التبعية؛ لأنها أولى قياسا على المخالفة في امتناع الحالية في وصف المعرفة كما ذُكر في أعلاه.

مجيء الحال من الضمير المستكن:

تقدم في المسألة السابقة أن صاحب الحال لابد أن يكون معرفة، ولا يأتي نكرة إلا بمسوغات، وأن سيبويه يجيزه بما مرّ من مسوغات أو بدونها، وهذا الكلام لا اعتراض ذي بال عليه ما دام في حدود مجيء الحال من الاسم، فسيبويه يجيزه على ضعف إذا خُشي التباسه بالتبعية، وأما إذا كان الحال مما يرتبط بالنكرة وليس هو إياها، فلسيبويه فيه كلام آخر، وقد ذكر الحلبيُّ رأيه فيه عند قوله تعالى: (وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ) [٨١]. ففي: (مصدق) قرأ ابن أبي عبلة بالنصب[٨٢] على الحال، وفي صاحب الحال قولان: (أحدُهما أنه «كتاب» . فإنْ قيل: كيفَ جاءت الحالُ من النكرة؟ فالجوابُ أنها قد قَرُبَتْ من المعرفة لتخصيصِها بالصفةِ وهي (مِّنْ عِندِ اللهِ) كما تقدَّم. على أنَّ سيبويهِ أجاز مجيئَها منها بلا شرطٍ،... والثاني: أنه الضمير الذي تَحَمَّله الجارُّ والمجرورُ لوقوعِه صفةً، والعاملُ فيها إمَّا: الظرفُ أو ما يتعلَّق به على الخلاف لمشهور)[٨٣]. ثم ذكر قول الشاعر[٨٤]:

لِمَيَّةَ موحِشاً طَلَلٌ ... يلُوح كأنَّه خِلَلُ

وذكر اعتراضا على سيبويه في كون "موحشًا" حالا من "طلل" وهي نكرة تقدم عليها الحال، والمعترض يرى أن الحال إنما جاء من الضمير المستكن في الجار والمجرور "لميَّة" الواقع خبرا لـ "طلل"[٨٥]. وعلى هذا فالمبتدأ هو صاحب الحال عند سيبويه، ورأي المعترض مبني على أنه لا يكون إلى من الفاعل أو المفعول؛ لأن في قولنا: فيها قائما رجل، الجار والمجرور متعلق بخبر محذوف تقديره: كائن أي (رجل كائن فيها قائما) والخبر يحتمل ضمير فاعل لأنه اسم فاعل مشتق، وهذا لضمير هو صاحب الحال في

الأصل، وهو هنا ـأعني الخبرـ متقدم وقد "زعم ابن خروف أن الخبر إذا كان ظرفا أو مجرورا لا ضمير فيه عند سيبويه والفراء إلا إذا تأخر وأما إذا تقدم فلا ضمير فيه لأنه لو كان لجاز أن يؤكد ويعطف عليه ويبدل منه كما يفعل ذلك مع المتأخر"(٨٦). وسواء أحتمل الخبر ضميرا أم لم يحتمل فإن ما ذهب إليه سيبويه هو الصحيح؛ "لأن الحال خبر في المعنى، فجعله لأظهر الاسمين أولى من جعله لأغمضهما"(٨٧)، والمبتدأ هنا هو الأظهر في الكلام وهو لا يحتاج إلى تأويل بعكس الخبر الذي يرتبط به الضمير. والدليل على ذلك هو المعنى في النصين معا، ففي الآية القرآنية التي وقف عندها الحلبيّ (وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ) واضح أن قراءة النصب (مصدقا) المقصود بها الكتاب فهو المصدق لما جاءهم، بدليل أنها في قراءة الرفع عند الجمهور تكون صفة لـ(كتاب)(٨٨) فهو في كلا القراءتين مرتبط بالكتاب سواء كان حالا أم صفة. وكذلك الحال في قول كثير عزة الذي استشهد به سيبويه (لِمَيَّةَ موحِشاً طَلَلُ) فالمتصور والمتبادر إلى الأذهان أن الطلل هو المقصود بالوصف وعلى هذا جرت أشعارهم في وصفه فالطلل دائما موحش ودارس ومقفر وعارٍ ومَبكِيٌّ عليه، فإذا كان هو المقصود بالوصف فمن الأولى أن يرتبط الوصف به في مثل هذه الأحوال، والمعنى هو الذي يجب أن يكون عليه الاعتماد وإليه يرجع في الأحكام لأن الصنعة قد تنبو أحيانا وتجرف النحوي بعيدا عن جادة الصواب.

ما التعجبية :

تتكون جملة التعجب في تركيبها القياسي من أداة التعجب (ما) وفعل التعجب (أفعل) والمتعجب منه (الاسم المنصوب)، والحديث هنا عن هذا التركيب وليس تركيب فعل الأمر، ففي هذا التركيب خلاف بين النحويين في ماهية (ما) التعجبية وإعرابها وموقعها من الجملة. وقد جاء ذكرها في الدّر المصون عند قوله تعالى: (أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى وَالْعَذَابَ بِالْمَغْفِرَةِ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ)(٨٩). قال الحلبيّ: " في «ما» هذه خمسةُ أقوالٍ، أحدها: - وهو قولُ سيبويه والجمهور - أنها نكرةٌ تامةٌ غيرُ موصولةٍ ولا موصوفةٍ، وأنَّ معناها التعجب، فإذا قلت: ما أحسنَ زيداً، فمعناه: شيءٌ صَيَّر زيداً حسناً. "(٩٠)، ثم ذكر الأقوال الخمسة بتمامها، وهي كالآتي:

الأول: قول سيبويه والجمهور المتقدم، أنها نكرةٌ تامةٌ غيرُ موصولةٍ ولا موصوفةٍ، وأنَّ معناها التعجب، قال سيبويه: "قولك ما أَحْسَنَ عبدَ الله. زعم الخليلُ أنه بمنزلة قولك: شيء أحسنَ عبدَ اللهِ، ودَخَلَه معنى التعجُّب. وهذا تمثيل ولم يُتكلَّم به"(٩١).

الثاني: أنَّها استفهاميةٌ صَحِبها معنى التعجب، نحو: (كَيْفَ تَكْفُرُونَ)(٩٢)، وهو مذهب الفراء(٩٣).

الثالث: - ويُعْزَى للأخفش - أنها موصولةٌ[٩٤].
الرابعُ: - ويُعْزَى للأخفش أيضاً - أنها نكرةٌ موصوفةٌ.
الخامس: أنَّها نافيةٌ، أي: فما أصبرَهم اللهُ على النار، نقله أبو البقاء[٩٥].
والذي يبدو أن اختلاف النحويين في (ما) هنا اختلاف معنوي قائم على اختلاف الفهم والتوجيه لمعناها، فسيبويه والجمهور من أصحاب الرأي الأول لاحظوا أنها بمعنى: شيءٌ صَيَّر زيداً حسناً، فقالوا: هي نكرة تامة غير موصولة ولا موصوفة، والدليل على ذلك قول سيبويه السابق: " وهذا تمثيل ولم يُتكلَّم به " وحين يكون كذلك فهو صيغة لازمة يستخلص منها معنى التعجب بهذا التركيب فـ"لا يجوز أن تُقَدِّمَ عبدَ الله وتؤخِّرَ ما ولا تزيلَ شيئاً عن موضعه، ولا تقول فيه ما يُحْسِنُ، ولا شيئاً مما يكون في الأفعال سوى هذا"[٩٦]. وأما أصحاب الرأي الثاني، فقد بدا لهم أنها استفهامية حملا على ما يشابهها من أدوات الاستفهام في مثل قوله تعالى: (كَيْفَ تَكْفُرُونَ)، فحين خرج بعض الاستفهام إلى معنى التعجب قاسوا عليه غيره، فقالوا: إنها استفهام خرج لمعنى التعجب؛ لأنها تكثر في الاستفهام، ومن الاستفهام ما يكون تعجبا فحملت عليه، وهو رأي مقبول من وجه ما، وكذلك يقال فيمن رأى أنها موصولة أو موصوفة، فهي إما بمعنى الذي، أو بمعنى شيءٌ عظيم صَيَّر زيداً حسناً. وأما القائلون بأنها نافية فهو رأي غير مقبول؛ لأنه لا يستقيم مع المعنى العام للآية المذكورة فـ(مَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ) إعلام بأن حالهم يقتضي التعجب من إصرارهم على ما يوجب دخولهم النار، ولو جعلناها نافية بمعنى ما أصبرهم الله على النار لكان المعنى أنه يمكن لبعض أهل النار أن يصبروا على النار إذا صبرهم الله تعالى عليها وهو يتنافى مع مقتضى إدخالهم النار، فالنار حينها تكون عبثا وحاشا لله أن تكون عقوبته عبثا وهو أحكم الحاكمين؛ لذلك قال عنه الحلبي ليس بشيء[٩٧] . وتكون (ما) "على الأقوالِ الأربعةِ في محلِّ رفعٍ بالابتداءِ، وخبرُها على القولين الأوَّلين الجملةُ الفعليةُ بعدها، وعلى قولَيْ الأخفش يكون الخبرُ محذوفاً، فإنَّ الجملةَ بعدها إمَّا صلةٌ أو صفةٌ"[٩٨].

المبحث الثاني : الأفعال

إعراب (ما) بعد (نعم وبئس):

لابد لفعلي المدح والذم من فاعل وهو على ثلاثة أنواع[٩٩]:

الأول: أن يكون محلى بالألف واللام نحو نعم الرجل زيد ومنه قوله تعالى: (نِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ)[١٠٠] واختلف في هذه اللام، فقال قوم هي للجنس حقيقة فمدحت الجنس كله من أجل زيد

ثم خصصت زيدًا بالذكر فتكون قد مدحته مرتين وقيل هي للجنس مجازًا وكأنك قد جعلت زيدًا الجنس كله مبالغة وقيل هي للعهد.

الثاني: أن يكون مضافًا إلى ما فيه أل كقوله "نعم عقبى الكُرَما" ومنه قوله تعالى: (وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ)(١٠١).

الثالث: أن يكون مضمرًا مفسرًا بنكرة بعده منصوبة على التمييز نحو: نعم قومًا معشره.

وقد يكون موضع المعمول غير ما تقدم وهو "ما" في مثل قولهم: نعم ما فعلت، ونعم ما أعطيت. وقد جاء ذكر هذه المسألة في الدر المصون عند قوله تعالى: (بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ بَغْيًا أَنْ يُنَزِّلَ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ فَبَاءُوا بِغَضَبٍ عَلَى غَضَبٍ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ مُهِينٌ)(١٠٢)، فذكر الحلبي رأي سيبويه في فعل الذم "بئس" فقال: "بئس فعل ماض غير متصرف، معناه الذم، فلا يعمل إلا في معرف بأل، أو فيما أضيف إلى ما هما فيه، أو في مضمر مفسر بنكرة، أو في "ما" على قول سيبويه"(١٠٣). وقد اختلفوا فيها على رأيين(١٠٤): الأول: يرى أنها نكرة منصوبة على التمييز وفاعل "نعم" ضمير مستتر. والثاني: يرى أنها هي الفاعل وهي اسم معرفة تامة غير مفتقرة إلى صلة بمنزلة ذي الألف واللام. فالأول هو رأي أبي علي الفارسي(١٠٥) في أحد قوليه والزمخشري(١٠٦)، والثاني هو رأي الكسائي وابن خروف ونسبه إلى سيبويه، وإليه نسبه الحلبي في الدر المصون وابن مالك في شرح التسهيل، إذ قال: "فإن سيبويه يرى أن "ما" في (نعم ما صنعت) فاعل بمنزلة المعرف بالألف واللام وهي معرفة تامة غير مفتقرة إلى صلة، وبهذا قال الكسائي أيضا"(١٠٧). وعلى الرغم من أن الرأي الأول لا يخرج عن قياس كلام العرب في مجمله، إلا أن ما ذهب إليه سيبويه ومن قال بقوله لا يخرج عن كلامهم أيضا، قال ابن خروف: "وتكون "ما" تامة معرفة بغير صلة نحو دققته دقا نعما. قال سيبويه(١٠٨): أي نعم الدق. ونعما هي أي نعم الشيء إبداؤها، ونِعِمّا صنعْت وبئسما فعلت، أي نعم الشيء صنعت"(١٠٩). وهو غير بعيد عما قاله سيبويه في كتابه فهو يذكر أنّ "نظير جعلِهم ما وحدها اسماً قولُ العرب: إنّي ممّا أنْ أصنعَ، أي من الأمر أن أَصنعَ، فجُعل ما وحدهَا اسماً. ومثلُ ذلك غَسَلْتُه غَسْلاً نِعِمَّا، أى نِعْمَ الغسلُ"(١١٠). فما دامت (ما) ترد في كلام العرب اسما وحدها فما المانع من أن تكون كذلك في فعلي المدح والذم، وكلام العرب محمول بعضه على بعض في القياس والتقدير والتوجيه، كما أن كلا التوجيهين يثبتان أمرًا واحدًا مهما وهو أن نعم وبئس فعلان وليسا اسمين كما

يقول أكثر الكوفيين، فمهما كان من أمر هذا الفاعل ومهما كان نوعه فهو معمول لعامل فعليٍّ لا اسميّ، وربما كان هذا هو السر وراء هذا التأويل والتقدير بين النحويين، وكأنهم يجيبون على من يعترض عليهم بحال من أحوال فعلي المدح والذم وهو حال اقترانهما بـ(ما) بإدغام أو بغير إدغام، إذ يغيب الفاعل لفظًا خلافًا لحالاتهما الأخرى، فهما يحتاجان إلى فاعل في مثل هذا الحال، وغياب الفاعل دون تأويل منطقي معقول يجعلهم أمام اعتراض وتشكيك بما يقولون، فاجتهد كل منهم رأيه ليوافق به كلام العرب من جهة، ومذهبه النحوي من جهة أخرى. وبهذا يحافظان على أصول الصنعة بما لا يعارض المنقول من كلامهم، وما لا يضعف قواعد مذاهبهم العامة.

تأكيد الشرط بنون التوكيد:

عند قوله تعالى: (قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ)(١١١) ذكر الحلبي مسألة مهمة من مسائل الإعراب والبناء في الفعل، موردا رأي سيبويه فيها، فقال: "(يأتينَّكم) في محلِّ جزمٍ بالشرطِ، لأنه بُني لاتصالِه بنونِ التوكيدِ. وقيل: بل هو مُعْرَبٌ مطلقاً. وقيل: مبنيٌّ مطلقاً. والصحيح: التفصيلُ: إنْ باشَرَتْه كهذه الآيةِ بُني، وإلاَّ أُعْرِبَ، نحو: هل يقومانِّ؟"(١١٢) وهذا التفصيل هو رأي الجمهور(١١٣)، والتأكيد في المسألة بنون التأكيد هو محل الخلاف هنا وفي وجوبه وجوازه آراء فقد (ذهب الزجاج والمبردُ إلى أن الفعلَ الواقعَ بعد إن الشرطية المؤكَّدة بـ(ما) يجب تأكيدُه بالنون، قالا: ولذلك لم يأْتِ التنزيلُ إلا عليه. وذهب سيبويه إلى أنه جائزٌ لا واجبٌ، لكثرةِ ما جاءَ به منه في الشعر غيرَ مؤكَّد، فكثرةُ مجيئِه غيرَ مؤكَّدٍ يدلُّ على عَدَمِ الوجوبِ"(١١٤). والحق أن توكيد المضارع بنوني التأكيد له حالات عدة وقد أجملها ابن هشام في أوضح المسالك(١١٥) بخمس حالات: إحداها: أن يكون توكيده بها واجبًا، وذلك إذا كان: مثبتًا، مستقبلًا، جوابا لقسم غير مفصول من لامه بفاصل، نحو: (وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ)(١١٦). والثانية: أن يكون قريبًا من الواجب، وذلك إذا كان شرطًا، لـ(إن) المؤكدة بـ(ما)، نحو: (وَإِمَّا تَخَافَنَّ)(١١٧). والثالثة: أن يكون كثيرًا، وذلك إذا وقع بعد أداة طلب، كقوله تعالى: (وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا)(١١٨). والرابعة: أن يكون قليلًا، وذلك بعد "لا" النافية، أو "ما" الزائدة التي لم تسبق بـ "إن"، كقوله تعالى: (وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً)(١١٩). والخامسة: أن يكون أقل، وذلك "بعد "لم" وبعد أداة جزاء غير "إما"، كقوله(١٢٠): يحسبه الجاهل ما لم يعلما.

ورأي سيبويه يندرج تحت الحالة الثانية، فقد قال في معرض الحديث عن المواضع الجائزة لنون التأكيد: "ومن مواضعها حروف الجزاء إذا وقعت بينها وبين الفعل ما للتوكيد؛ وذلك لأنَهم شبهوا "ما" باللام التي في (لتفعلن)، لَمَّا وقع التوكيد قبل الفعل ألزموا النون آخره كما ألزموا هذه اللام. وإن شئت لم تقحم النون كما أنَّك إن شئت لم تجئ بها. فأما اللام فهي لازمةٌ في اليمين، فشبّهوا ما هذه إذ جاءت توكيداً قبل الفعل بهذه اللام التي جاءت لإثبات النون. فمن ذلك قولك: إما تأتيني آتك، ... وقال عز وجل: (فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا)"[١٢١]. وقد عجبت بعد نص سيبويه هذا من قول السيوطي إن سيبويه والجمهور يرون جوازه في الكلام لا الجزاء؛ لورود النون محذوفا في الشعر كثيرا[١٢٢]، وهو يوحي بأن حذفه في الجزاء لا يجوز وهو خلاف نص سيبويه. والشواهد الشعرية التي يستشهد بها كثيرًا إنما هي في الجزاء، منها قوله[١٢٣]:

فإمَّا تَرَيْنِي كابنةِ الرَّمْلِ ضاحياً على رِقَّةٍ أَحْفَى ولا أَتَنَعَّلُ

وقوله[١٢٤]:

يا صاح إمَّا تَجِدْني غيرَ ذي جِدَةٍ فما التَخلِّي عن الخُلاَّنِ من شِيَمي

وقوله[١٢٥]:

زَعَمَتْ تُماضِرُ أَنَّني إمَّا أَمُتْ يَسْدُدْ أَبَيْنُوها الأَصاغِرُ خُلَّتي

وقوله[١٢٦]:

فإمَّا تَرَيْنِي ولِي لِمَّةٌ فإنَّ الحوادثَ أودى بِها

وقوله[١٢٧]:

فإمَّا تَرَيْني لا أُغَمِّضُ ساعةً مِن الدهرِ إلا أَنْ أَكِبَّ فَأَنْعَسَا

وقوله[١٢٨]:

فإما تريني في رحالة جابر على حرج كالقر تخفق أكفاني

والأمثلة لحذف نون التأكيد في مثل هذا النوع من الكلام كثيرة جدا في الشعر القديم، لا سيما تلك التي تبدأ بقول: (فإما تريني) فلا يكاد يخلو منها ديوان من دواوين الشعر القديمة، ولكن الإثبات أكثر اختصاصًا في القرآن الكريم، فقد وردت آيات كثيرة بإثبات نون التأكيد نحو قوله تعالى: (يَابَنِي آدَمَ

إِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي فَمَنِ اتَّقَى وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ). وقوله تعالى: (وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا). وقوله تعالى: (فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا). وقوله تعالى: (قُلْ رَبِّ إِمَّا تُرِيَنِّي مَا يُوعَدُونَ)[١٢٩]، وغيرها. وفقا لما تقدم يتضح أن الرأيين يرتكزان على أساس قوي من الشواهد الكثيرة وهذه الكثرة تجعل من الصعب القول بالوجوب؛ لأن إثبات الكثرة من دون النون ينقض الوجوب؛ ولذلك كان تقسيم ابن هشام مناسبًا فقد عد التأكيد بالنون قريبًا من الواجب؛ لأن الكثرة محصلة للقولين، وقد فهم الأشموني من كلام "سيبويه أنه ليس بلازم ولكنه أحسن ولهذا لم يقع في القرآن إلا كذلك"[١٣٠]، وإليه ذهب أكثر المتأخرين، وهم غالبًا ما يتبعون سيبويه لقوة رأيه وحسن استقرائه، فالرجل لا يبني كلامه إلا على أساس صلب من كلام العرب، ولا ينقاد إلى رأيه إلا إذا أعوزته اللغة.

اجتماع القسم والشرط:

في قوله تعالى: (وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ وَمَا أَنْتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ وَمَا بَعْضُهُمْ بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذًا لَمِنَ الظَّالِمِينَ)[١٣١]، اختلفت التوجيهات في (ولئن أتيت) التي جمعت أسلوبين من أسلوب الكلام: القسم والشرط. وقد ذكر الحلبيّ فيها قولين: قول سيبويه والفراء وتوجيه كُلّا منهما؛ فسيبويه يرى "أنَّ اللامَ هي الموطِّئَةُ للقسَمِ المحذوفِ و «إنْ» شرطيةٌ، فقد اجتمعَ شرطٌ وقسمٌ"[١٣٢]، والفراء يرى أنَّ "إن" بمعنى "لو"[١٣٣] ونقل هذا الرأي أيضا عن الأخفش والزجاج[١٣٤] فيكون الكلام هنا قسما دون شرط. وحصيلة الرأي الأول أن القسم والشرط قد يجتمعان في نص واحد فيتنازعان العمل على الجواب، وإذا اجتمعا فإما أن يُسبقا بشيء يطلب خبرا أو صلة، أو لا يُسبقا، فإن لم يُسبقا فيتعين أن يكون الجواب للسابق منهما، فلو قيل: والله إن زرتني لأكرمتك، لكان الجواب للقسم؛ لأنه متقدم، ولو قيل: إن تزرني والله أكرمك، يكون الجواب للشرط؛ لأنه متقدم، ويحذف جواب المتأخر دائما، ويدل عليه الجواب المثبت للمتقدم، وحين يكون الجواب للقسم فيلزم أن يكون مستقبلا؛ لأنه ينوب عن جواب الشرط والشرط مستقبل، ولزم أن يكون فعل الشرط بصيغة الماضي أو يكون منفيا بـ(لم)؛ وإن تقدم عليهما ما يطلب الخبر فيتعين الجواب للشرط دون القسم مهما كان المتقدم، نحو: زيد والله إنْ يَزُرْنا نزرْه، وزيد إن يزرْنا والله نزرْه، وهذا التعيين بين الجواز والوجوب عند النحويين، فابن مالك يحتمه وغيره يجيزه؛ ويجوز عند بعض النحويين حذف جواب الشرط والقسم ويكون الفعل مرفوعا للمبتدأ الذي يطلبه، جاء في

كتاب سيبويه "أنا والله إن تأتني لا آتك لأن هذا الكلام مبني على أنا: ألا ترى أنه حسن أن تقول: أنا والله إن تأتني آتك"[١٣٥]. وجواب القسم قد يكون بـ(ما) أو بـ(إن) أو بـ(اللام) داخلة على جملة اسمية وحينها لا يجوز تقديم معمول ما بعدها عليها، أو قد يكون الجواب بـ(لا) داخلة على المضارع وفي التقديم في هذه الحالة خلاف أيضا بين مجيز ومانع وقد صحح أبو حيان المنع، أو قد يكون الجواب باللام داخلة على المضارع المؤكد بنون التأكيد وقد أجاز ابن مالك التقديم هنا على إطلاقه، ومنعه غيره[١٣٦]. أما الرأي الثاني وهو رأي الفراء فقد بناه على المشابهة بين (لو) و(إن) في الجواب فأسس عليه تشابههما في المعنى، قال في معاني القرآن: "أجيبت (لئن) بما يجاب به لو. ولو في المعني ماضية، ولئن مستقبلة، ولكن الفِعل ظهر فيهما بفَعَلَ فأُجيبتا بجواب واحدٍ، وشُبِّهت كل واحدة بصاحبتها"[١٣٧]. فهو لا يعير (القسم) اهتماما في الكلام ولا يبالي بجوابه، وجل اهتمامه منصب على (إن) و (لو)، والدليل على ذلك هو مقارنته بين الجوابين لاحقا، وإدراكه مجيء صيغة (فعل) بعدهما دون (يفعل) التي يندر مجيئها، كما يرى أن جواب (لئن) بالمستقبل؛ لأنه يرى فيها الشرطية في مثل قولنا: لئن قمت لأقومنَّ. بينما تجاب (لو) بالماضي فتقول: لو قمتَ لقمتُ. ولا تقول: لو قمتَ لأقومنَّ. وقد تجاب ـفيما يرى ـ(لئن) بجواب (لو) وتجاب (لو) بجواب (لئن) [١٣٨] ويرى ذلك في قوله تعالى: (وَلَئِنْ أَرْسَلْنا رِيحاً فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَظَلُّوا)[١٣٩] فأجاب (لئن) بجواب (لو) دون ملاحظة القسم، وأجاب (لو) بجواب (لئن) فقال (وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ)[١٤٠]، أما سيبويه فكان مدركا لتركيب الكلام بكل احتمالاته على افتراض أن القسم وارد بالاحتمال، ولذلك يبدو كلامه مفيدا أكثر في هذه المسألة واستيعابه أعمق، ولا يقدح ذلك في رأي الفراء ـحاشاـ ولا يقلل من مقداره فكلاهما من المكانة والقدر بمكان، وهما رأسا مذهبيهما، إلا أن سيبويه قد ركن إلى التفصيل المنطقي والصنعة كشأن أهل البصرة عموما، بينما جنح الفراء إلى المعنى والنصوص كعادة أهل الكوفة.

المبحث الثالث : الحروف

كاف التشبيه:

الكاف من الحروف المفردة، ويكون عاملا وغير عامل، فإذا عمل فعمله الجر، وإذا لم يعمل فهو كاف الخطاب، والعامل نوعان: حرف واسم، والحرف يأتي على معان عدّة، كالتشبيه والتعليل والزيادة ومعنى على[١٤١]. أما الاسم ففيه خلاف بين النحويين، أيكون اسما أم لا يكون؟ جاء في الدر المصون عند قوله تعالى: (مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ

لَا يُبْصِرُونَ)[١٤٢] ذِكرُ طرفٍ من اختلافهم متضمنا رأي سيبويه، فقد ذكر السمين الحلبي أن (الأخفش: يجيز أن تكون الكاف اسما مطلقا. وأما مذهب سيبويه فلا يجيز ذلك إلا في شعر)[١٤٣]، جاء في الكتاب: "ومثل ذلك: أنت كعبْدِ الله، كأنّه يقول: أنت كعبد الله، أى أنت فى حال كعبد الله، فأُجري مُجرى بعبد الله. إلاّ أنَّ ناسا من العرب إذا اضطُرُّوا في الشعر جعلوها بمنزلة مِثْلٍ. قال الراجز " وهو حُمَيْدٌ الأَرقَطُ ":

فصُيِّرُوا مِثلَ كَعَصْفٍ مَأْكولْ

وقال خِطامٌ المُجاشِعي:

وصالياتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ"[١٤٤]

وينسب إلى الفارسي أيضا رأي الأخفش نفسه، ففي مثل قولهم: زيد كالأسد. يجوز أن تكون الكاف عندهما في موضع الرفع على الخبرية، والأسد مجرورا بالإضافة[١٤٥]. وشذّ ابن مضاء وحده في رأي لا موافق له أنّ الكاف اسم أبدًا؛ لأنها بمعنى مثل[١٤٦]. وهذا الكلام المتقدم قد اعتمد عليه بعض المعربين للقرآن الكريم في بعض الآيات القرآنية، فقد ذهب الزمخشري في قوله تعالى: (وَرَسُولًا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ)[١٤٧] إلى أن الضمير في (فَأَنْفُخُ فِيهِ) راجع إلى الكاف أي أنه اسم قال في تفسيره: " الضمير للكاف، أي في ذلك الشيء المماثل لهيئة الطير فَيَكُونُ طَيْراً فيصير طيراً كسائر الطيور حياً"[١٤٨] وقد ردّ ابن هشام على كلام الزمخشري والمعربين بأنه لو كان كما زعموا لسُمع في الكلام مثل: مررت بكالأسد[١٤٩]، وفي هذه الآية التي تصدرت المسألة، ذهب أبو البقاء وابن عطية إلى أن الكاف في (مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا) يجوز أن يكون اسما وهو الخبر، جاء في التبيان قوله: "قوله تعالى: (مثلهم كمثل): ابتداء وخبر، والكاف يجوز أن يكون حرف جر فيتعلق بمحذوف، ويجوز أن يكون اسما بمعنى مثل فلا يتعلق بشيء"[١٥٠]. وقال ابن عطية: "وقوله: مَثَلُهُمْ رفع بالابتداء والخبر في الكاف، وهي على هذا اسم"[١٥١]. ويجعلونه مثل قول الأعشى[١٥٢]:

أتنتهونَ ولن ينهى ذَوي شَطَطٍ ... كالطّعنِ يذهبُ فيه الزَّيتُ والفُتُلُ

ولكنّ الحلبيّ يعترض على هذا الرأي وعلى شاهده، "لأنّا في البيت نضطر إلى جعلها اسما لكونها فاعلة، بخلاف الآية"[١٥٣]، فهو على هذا يذهب مذهب بعض النحويين الذين يرون أن الكاف يتعين أن يكون اسما في مواضع معدودة، وقد صرح بهذا إذ قال: "والذي ينبغي أن يقال: إن كاف التشبيه لها

ثلاثة أحوال: حال يتعين فيها أن تكون اسما، وهي ما إذا كانت فاعلة أو مجرورة بحرف أو إضافة"(١٥٤). وأضاف بعضهم موضعين آخرين فجعلها خمسة، ذكرها المرادي في الجنى الداني، وهي(١٥٥):

أولا: أن يقع مجروراً بحرف جر. كقول الشاعر(١٥٦):

بكا للقوّة، الشّغواء، جُلتُ، فلم أكن ... لأُولَع، إلا بالكميّ، المُقَنّع

وفي هذا جواب على اعتراض ابن هشام السابق، فقد دخل حرف الجر على الكاف.

ثانيا: أن يضاف إليه. كقول الشاعر(١٥٧):

تيَّمَ القلبَ حبُّ كالبدرِ، لا بلْ ... فاقَ حسناً من تيَّمَ القلبَ حبّاً

ثالثا: أن يقع فاعلاً. كقول الأعشى(١٥٨):

أتنتهونَ ولن ينهى ذَوي شَطَطٍ ... كالطّعنِ يذهبُ فيه الزَّيتُ والفُتُلُ

رابعا: أن تقع مبتدأ. كقوله(١٥٩):

أبداً، كالفِراء فوقَ ذراها ... حين يطوي، المسامعَ، الصّرّارُ

خامسا: أن تقع اسم كان كقول جميل بثينة(١٦٠):

لو كان في قلبي كقدر قلامة ... حباً، لغيرك، ما أتتك رسائلي

وبعضهم يجعلها ستة حين تقع الكاف مفعولا به، نحو قول النابغة(١٦١):

لا يَبرَمُون، إذا ما الأفقُ جلَّلَهُ ... بردُ الشتاء، من الإمحال، كالأَدم

وهنا لابد من ملاحظة شيء هام لا ينبغي إغفاله، وهو أن بعض النحويين يرى في كل ما سبق أن الكاف حرف جار، والجار والمجرور صفة لموصوف محذوف، فأقيمت الصفة مقام الموصوف(١٦٢). وأما على اعتبار الكاف اسمًا في هذه المواضع كلها، فهي تدفع بقوة إلى رأي سيبويه، لأنها كلها مبنية على شواهد شعرية، ولم أجد من يستشهد لها بشاهد نثري من قرآن أو من حديث أو من كلام العرب، فرأيه إذا سديد ويمكن الركون إليه باطمئنان مادام المعنى يحتمله.

معنى (أمّا):

يعتور (أمّا) معانٍ عديدة في السياقات الكلامية المختلفة، فتراها شرطية ينبني على معناها فعل شرط وجوابه حتى إن كان مقدرًا في الكلام دون ظهور، وهي كثيرة في الكلام، وتجدها كذلك تفصيلية تجزئ الكلام وتوضحه وتؤسس له أحكاما معنوية متعددة بحسب أجزائه، وتكون مؤكدة للكلام تقويه

دون أن تغير أحكامه، وقد يتخلف بعض هذه المعاني ويكثر بعضها بحسب ما يفهم من الكلام، ولكنّ غالب حالها احتمال هذه المعاني كلها وبهذا قال كثير من النحويين[١٦٣]، وأما التي يدور عليها حديثنا هنا فهي محتملة لهذه المعاني كلها، وقد جاء ذكرها في الدر المصون عند قوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ)[١٦٤]، قال الحلبيّ: "«أمَّا» : حرفٌ ضُمِّن معنى اسمِ شرطٍ وفِعْله، كذا قدَّره سيبويه، قال: «أمَّا» بمنزلةِ مهما يَكُ مِنْ شيءٍ. وقال الزمخشري: وفائدتُه في الكلامِ أن يُعْطيه فَضْلَ توكيدٍ، تقولُ: زيدٌ ذاهبٌ، فإذا قَصَدْتَ توكيدَ ذلك وأنه لا محالةَ ذاهبٌ قلت: أمَّا زيدٌ فذاهبٌ... وقال بعضُهم: أمَّا حرفُ تفصيلٍ لِما أَجْمَلَه المتكلِّمُ وادَّعاه المخاطبُ، ولا يليها إلا المبتدأ، وتَلْزَمُ الفاءُ في جوابها، ولا تُحْذَفُ إلاَّ مع قولٍ ظاهرٍ أو مقدَّرٍ كقوله تعالى: (فَأَمَّا الذين اسودت وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ) [آل عمران: ١٠٦] أي: فيقالُ لهم: أَكَفَرْتُمْ، وقد تُحْذَفُ حيث لا قولٌ"[١٦٥]. فسيبويه إذا يرى أنها بمعنى مهما يكن من شيء، وهو في الوقت نفسه لا ينفي عنها معنى التأكيد أيضًا بل يذكره في مثاله صراحة، إذ يقول: "وسألته [يعني الخليل] عن قولهم: أما حقاً فإنك ذاهبٌ، فقال: هذا جيد، وهذا الموضع من مواضع إنَّ. ألا ترى أنَّك تقول: أما يوم الجمعة فإنَّك ذاهبٌ وأما فيها فإنَّك داخلٌ. فإنما جاز هذا في أمَّا، لأنَّ فيها معنى يوم الجمعة مهما يكن من شيء فإنَّك ذاهبٌ."[١٦٦] فهو يذكر معنى (أمّا) مع ما يليق بها من دخول (إنّ) التي هي للتأكيد. وهذا ما فهمه الزمخشري نفسه من كلام سيبويه فحكم به؛ لأنه أورد في كلامه أنها "حرف فيه معنى الشرط؛ ولذلك يجاب بالفاء"[١٦٧]، ثم أورد معنى التأكيد ذاكرًا كلام سيبويه نفسه، إذ قال: " ولذلك قال سيبويه في تفسيره: مهما يكن من شيء فزيد ذاهب. وهذا التفسير مدل لفائدتين: بيان كونه توكيداً، وأنه في معنى الشرط"[١٦٨]. والتعبير بمهما يكن من شيء عن فعل الشرط وأداة الشرط هو رأي الجمهور، إذ يرون في قولنا: أما زيد فمنطلق، أن التقدير: مهما يكن من شيء فزيد منطلق، فحذف فعل الشرط وأداته، وجعلت (أمّا) مقامهما، فصار الكلام: أما فزيد منطلق، ثم أخرت الفاء لإصلاح الكلام. ورأي غيرهم أن التقدير في المثال نفسه: إن أردت معرفة حال زيد فزيد منطلق، فحذفت أداة الشرط وفعل الشرط وأنيبت (أمّا) منابهما[١٦٩]. أمّا التفصيل فهو قول لابن مالك وابن هشام، وبعض النحويين، قال ابن مالك: "وأمّا حرف تفصيل مؤول بـ (مهما يكن من شيء)"، وقال ابن هشام: "وأما التفصيل فهو غالب حالها" [١٧٠]. ويفهم من كلام ابن هشام أنها لا تكون تفصيلية في كل أحوالها، وهو الصواب؛ لأنها قد لا تكون كذلك، ففي قولنا: أما زيد فمنطلق. لا

تفصيل فيه، ولذلك قالوا عنها في مثل هذا الكلام: هي حرف إخبار متضمن معنى الشرط[١٧١] فهي ليست بحرف تفصيل، ومن هنا يتبين لنا دقة كلام سيبويه وإحكامه، ومدى فهمه للمعاني الدقيقة لكلام العرب، وأن ما قيل بعده لا يخرج عما قاله في الغالب، فلو تأملنا الكثير من الآيات القرآنية ومن ضمنها آية البقرة التي تصدرت هذه المسألة، نحو قوله تعالى: (أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ)، وقوله تعالى: (وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ)، وقوله تعالى: (وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي الْمَدِينَةِ)[١٧٢] وغيرها كثير من الآيات تتضمن معنى التفصيل وتدل عليه بوضوح، ولكن سيبويه لم يشر إليه لا من قريب ولا من بعيد، بينما أشار صراحة إلى الشرط، وتلميحا إلى التوكيد؛ لأنهما يفهمان باطراد، أما التفصيل فأعرض عنه لتخلفه عن بعض الكلام فكأنه احتاط له، قبل أن يعترض عليه، وهذا من غزارة علمه وحسن تقديره ودقته في سبك كلامه وعباراته رحمه الله.

مِن الزائدة:

هي حرف جرّ ثنائي يأتي على معانٍ متعددة بحسب سياقات الكلام المختلفة، أوصلها بعض النحويين إلى خمسة عشر معنًى نحو: ابتداء الغاية زمانًا ومكانًا، والتبعيض، وبيان الجنس، والتعليل، والبدل، وتناوب المعنى مع الحروف الأخرى، نحو: الباء وفي وعن وعلى[١٧٣]...إلى غير ذلك من المعاني، ومن هذه المعاني ما اختلف فيه أهل المصرين الكبيرين وهو الزيادة، وقد جاء ذكر (من) الزائدة في الدّر المصون عند قوله تعالى: (أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِنْ نَخِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ لَهُ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ)[١٧٤]، ولسيبويه فيها رأي بالتأكيد، فهو والجمهور يرون أنها لا تزاد إلا بشرطين[١٧٥]: أحدهما: أن يكون ما قبلها غير موجب، أي: نفي أو شبهه، وهو الاستفهام، وما يحفظ منه في (هل) وحدها دون باقي الأدوات، نحو قوله تعالى: (يَاأَيُّهَا النَّاسُ اذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ)[١٧٦]. وأجاز الفارسيّ الشرط كما نسبه إليه ابن هشام والسيوطي[١٧٧]، نحو قول زهير[١٧٨]:

ومهما تكنْ عندَ امرئٍ من خليقةٍ ... وإن خالَها تَخفى على النّاسِ تُعلَمِ

والثاني: تنكير مجرورها. أمّا الكوفيون فقد اشتهر عنهم أنهم يجيزون زيادتها في الإيجاب بشرط تنكير مجرورها، نحو: قد كان من مطر، أي: كان مطر. وهو ليس مذهب جميع الكوفيين، قال المرادي: "نقل بعضهم هذا المذهب عن الكوفيين، وليس هو مذهب جميعهم؛ لأن الكسائي وهشاما يريان زيادتها بلا شرط، وهو مذهب أبي الحسن الأخفش"[١٧٩]، وابن مالك[١٨٠] أيضًا، وجعلوا منه قوله تعالى: (يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ)[١٨١]. وأما سيبويه فهو لا ينص صراحة على هذه الشروط، وإنما فهمت من كلامه

وأمثلته التي استعملها، فاشتهرت عند البصريين وترددت أمثلته نفسها في الغالب، جاء في الكتاب قوله عن (من): " وقد تدخل في موضعٍ لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيما ولكنها توكيد بمنزلة (ما)، إلا أنها تجر لأنها حرف إضافة، وذلك قولك: ما أتاني من رجلٍ، وما رأيت من أحدٍ. ولو أخرجت (من) كان الكلام حسناً، ولكنه أكد بمن لأن هذا موضع تبعيضٍ "[١٨٢]، فهو كما ترى لا يصرح بشرط بعينه لزيادتها، ولكن يفهم هذا مما قال، بل بدلالتها على التوكيد فحسب، وأما زيادتها فهو يذكر أنها لو حذفت من الكلام لكان حسناً مستقيمًا، وعلى أية حال فهذا مما لا يعترض عليه أحد في نسبته لسيبويه، وفي إقرار البصريين به، ولذلك جاء ذكره في الدر المصون لكن على لسان أبي البقاء في الآية السابقة التي أشكل إعرابها عند البعض فاختلفوا في المبتدأ ما هو؟ أهو (له) أم هو شيء غيره؟ وكيف يكون هو؟ والمبتدأ لا يكون جارا ومجرورا ولا يتعلقان به. وهم متفقون على أن (لَهُ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ) مبتدأ وخبر[١٨٣]، فعمدوا إلى توجيهين: الأول: أنها زائدة، قال الحلبيّ: " وقيل: «مِنْ» زائدةٌ تقديرُه: له فيها كلُّ الثمرات، وذلك عند الأخفش لأنه لا يَشْتَرِط في زيادتها شيئاً"[١٨٤]. وعلى هذا فيكون المراد من (كل الثمرات) التكثير لا العموم، أثبت الحلبي هذا مستشهدا بقول أبي البقاء: "ولا يجوزُ أَنْ تكونَ (مِنْ) زائدةً لا على قولِ سيبويه ولا قولِ الأخفش، لأنَّ المعنى يصير: له فيها كلُّ الثمراتِ، وليسَ الأمرُ على هذا، إلاَّ أَنْ يُراد به هنا الكثرة لا الاستيعاب فيجوزُ عند الأخفش، لأنه يُجَوِّزُ زيادةَ (مِنْ) في الواجب"[١٨٥]، فلا يجوز على قول سيبويه لما أسلفنا من أن سيبويه والبصريين يشترطون أن يسبق بغير إيجاب، وهو هنا موجب، ويجوز على قول الأخفش؛ لأنه يجيز ذلك في الإيجاب كما تقدم.

والرأي الذي أميل في زيادة (من) عموما هو جواز زيادتها دون هذه الشروط تبعا للأخفش ولابن مالك أيضا، إذ أجازه عموما لما له من شواهد كثيرة في القرآن وفي كلام العرب، فهذه الآية دليل وشاهد على الزيادة، وفي القرآن كثير من الآيات التي تحتمل فيها الزيادة بقوة منها قوله تعالى: (وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ)، (وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَإِ الْمُرْسَلِينَ)، (يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ)، (يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ)[١٨٦]. وورد له شواهد في الشعر أيضا نتجنب الإطالة في ذكرها. وأما الاستيعاب على رأي الأخفش فلا أرى مانعا له؛ لأن سياق الآية يتحدث عمّا يوده الإنسان، (أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِنْ نَخِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ لَهُ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ وَلَهُ ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَاءُ فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَاحْتَرَقَتْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ) فهو ليس بمتحقق

فعلا ولكنه من باب ما يتمناه المرء، وإذا تمنى الإنسان شيئا تمناه كاملا غير منقوص، فلا مانع من أن يتمنى جميع الثمرات مستوعبا أنواعها، وما أكثر الأماني التي يستحيل تحقيقها.

التوجيه الثاني: أن المبتدأ محذوف، والجار والمجرور صفة قائمة مقامه، فيكون التقدير: له فيها رزقٌ من كلِّ الثمراتِ أو فاكهةٌ من كلِّ الثمرات، فحذف الموصوف من الكلام وبقي موصوفه(١٨٧). وهو مثل قول النابغة(١٨٨):

كأنَّك من جِمالِ بني أُقَيْشٍ ... يُقَعْقِعُ خلفَ رِجْلَيه بِشَنِّ

أي: جَمَلٌ من جمالِ بني أُقَيْشٍ. ومثله أيضا قوله تعالى: (وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ)(١٨٩)، أي: وما منّا أحدٌ إلا له مقام معلوم. مما تقدم يمكن أن نقول: إن سيبويه يرى زيادة (من) كما تقدم في كلامه، ولكنه كعادته لا ينص على قاعدة إلا إذا كانت مطردة في الكلام؛ ولذلك لم يذكر شروطا لزيادتها، فما خلا من تلك الشروط ليس بالقليل الذي يستهان به أو يمكن أن يحمل على الشذوذ، فترك الكلام فيه مرسلًا، موضحًا المعنى، مبينًا إمكانية الاستغناء عنها، ومشيرًا إلى التوكيد الذي يتأتى بها، وكأنه يترك الباب مفتوحا لكل من يستشف معنى الزيادة فيها، ما دام الأمر ممكنًا، ولكنه يذكر ما يكثر في كلامهم مبينا وجهته اللغوية فيما يتذوقه هو وفيما يصل بيسر إلى الأفهام، فهو تلميذ الخليل الذي كان يتذوق الحروف كما وصفه، فورث عنه هذا الذوق في الجمل والتراكيب والأساليب.

معنى "إذن":

اختُلف فيها من جهات عديدة، وقد جاء طرف من هذا الخلاف في كتاب الدر المصون، مستشهَدًا فيه برأي سيبويه، عند قوله تعالى: (وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ وَمَا أَنْتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ وَمَا بَعْضُهُمْ بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذًا لَمِنَ الظَّالِمِينَ)(١٩٠). فقال الحلبيّ: "و «إذَنْ» حرفُ جوابٍ وجزاءٍ بنص سيبويه، وتَنْصِبُ المضارعَ بثلاثةِ شروطٍ: أن تكونَ صدراً، وألاَّ يُفْصَلَ بينها وبين الفعلِ بغيرِ الظرفِ والقسمِ وألاَّ يكونَ الفعلُ حالاً"(١٩١). ثم استشهد بكلام أبي حيان على أن "تحريرُ معنى إذَنْ صعبٌ اضطربَ الناسُ في معناها وفي فهمِ كلامِ سيبويهِ فيها، وهو أنَّ معناها الجوابُ والجزاءُ"(١٩٢)، وهذا هو الذي يعنينا فيها، فقد اشتهر أنّ سيبويه يقول بحرفيتها جوابا وجزاءً، ويشير أبو حيان إلى اضطرابٍ في فهم كلامه، والحق أن الجمهور قائلون بحرفيتها ومنهم سيبويه وخالف في هذا بعض الكوفيين(١٩٣)، وأما المعنى فكلام سيبويه على ما يبدو ينص على دلالتها على الجواب في صدر حديثه عنها إذ قال: "اعلم أن إذن إذا كانت جواباً وكانت مبتدأة عملت في الفعل عمل رأى في الاسم إذا كانت مبتدأة. وذلك قولك: إذن أجيئك،

وإذن آتيك"(١٩٤)، وأما الجزاء فيفهم من قوله: " وتقول: إن تأتني آتِك وإذن أكرِمْك، إذا جعلت الكلام على أوله ولم تقطعه، وعطفته على الأول. وإن جعلته مستقبلاً نصبت، وإن شئت رفعته على قول من ألغى. وهذا قول يونس، وهو حسن، لأنك إذا قطعته من الأول فهو بمنزلة قولك: فإذن أفعل، إذا كنت مجيباً رجلاً"(١٩٥)، أي: تجزم (أكرمك) إذا جعلته مبنيا على الأول وهو الشرط فيكون مثل (آتِك) ومعطوفا عليه، وهو جزاء للشرط في أوله؛ لأن جواب الشرط جزاء لأوله، وتنصب إذا أردت معنى المستقبل فتكون إذن هنا هي سبب النصب فهي الدالة على الجزاء، وإلا فإن الشرط عموما يدل على المستقبل والجزاء إنما يكون في المستقبل ولكنه لما كان شرطا وجب جزم جوابه مع دلالته على الاستقبال. والرفع واضح في إلغاء إذن. وأما الاضطراب الذي قاله أبو حيان فلا أرى له مسوغا إذا عدت إلى كلام سيبويه كما نص عليه في كتابه، من دون الاعتماد على ما يُتَناقلُ عنه في كتب النحو ويشتهر من دون دليل عليه من كتابه، فهو قد عقد بابا خاصا سماه "باب إذن" هكذا في الجزء الثالث من طبعة هارون، والكلام فيه مبسوط على قسمين لمن يقرأه بتمعن: القسم الأول: ما تؤدي فيه إذن إلى النصب بنفسها أو بأن مضمرة. والقسم الآخر: ما لا تعمل فيه فتكون ملغاة. فالقسم الأول نص عليه بقوله المذكور في أول المسألة: "اعلم أن إذن إذا كانت جواباً وكانت مبتدأة عملت في الفعل عمل (رأى) في الاسم إذا كانت مبتدأة. وذلك قولك: إذن أجيئَك، وإذن آتيَك"(١٩٦). ثم بين في الموضع نفسه ما يفصل بينها وبين الفعل وضرب مثالا للقسم مشبها له بـ(رأى) أيضا، وفرق بينها وبين "إنّ". ثم بين ما يكون الأمر فيه بالخيار وهو بين القسمين المذكورين وهو ما كانت فيه "إذن" بين الواو أو الفاء وبين الفعل فـ"إن شئت أعملتها كإعمالك أرى وحسبت إذا كانت واحدةً منهما بين اسمين، وذلك قولك: زيداً حسبت أخاك، وإن شئت ألغيت إذن كإلغائك حسبت إذا قلت زيدٌ حسبت أخوك. فأما الاستعمال فقولك: فإذن آتيك وإذن أكرمك... وأما الإلغاء فقولك: فإذن لا أجيئك. وقال تعالى: (فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا)"(١٩٧). ثم ذكر القسم الثاني الذي لا تنصب فيه إذن بتاتا فقال: "واعلم أن إذن إذا كانت بين الفعل وبين شئ الفعل معتمدٌ عليه فإنها ملغاة لا تنصب البتة، كما لا تنصب أرى إذا كانت بين الفعل والاسم في قولك: كان أرى زيدٌ ذاهباً، وكما لا تعمل في قولك: إني أرى ذاهبٌ"(١٩٨). ومثل له بما يناسبه، ثم ختم بمعنى الجزاء الذي ذكرناه، ولا أحسب أن فيه اضطرابا إلا إذا قصد أبو حيان كلاما آخر في غير هذا الموضع لسيبويه. وبالعودة إلى معنى (إذن) نقول: إن سيبويه قد قرر كما بدا أنها حرف جواب وجزاء، وقال الشلوبين: في كل موضع، وذهب أبو علي الفارسي إلى أنه الأكثر فيها؛ لأن معنى الجزاء قد يتخلف عن الجواب في مثل قولهم: أحبّك. فيجيب: إذن أظنّك

صادقا، إذ لا جزاء في الجواب[١٩٩]. فكلام سيبويه مشتمل الاثنين كما يبدو الجواب والجزاء سواء كان غالبًا أو نادرًا وفيه دقة كبيرة لما يحتمله المعنى، ولذلك اعتمده أغلب من جاء بعده وكفاهم أن يعزوه لسيبويه حتى يثبت فيه المعنى.

الخاتمة :

في الختام خلص البحث إلى مجموعة من النتائج التي يمكن إيجاز أهمها في النقاط اللاحقة وبعضها مطروح في ثنايا المسائل وأطرافها وقد عزفت عن ذكرها اكتفاء بما يأتي واستغناء عن التكرار:

١ – إن تأثير الكتاب لم يتوقف على الطبقة التي عاصرها سيبويه، ولا التي بعدها، بل امتد ليصل إلى العصور المتأخرة والمعاصرة، ولا يكاد يخلو كتاب من الكتب التي ألفت بعده من ذكره، أو الاقتباس منه والاعتماد على ما جاء فيه.

٢ - إن بعض النحويين وخاصة المتأخرين منهم حين ينسب الأقوال إلى سيبويه، فليس بالضرورة أنه استقاه من كتابه، وتوثق من مصدره، بل ربما أخذ رأيه نقلا عما اشتهر عنه في كتب النحو وإن لم يثبت نصه في ذلك بلفظه، أو ربما يفهم فحوى رأيه من كلام شراح الكتاب، فيتصرف فيه بما يراه مناسبا، وربما كان ذلك مستساغا فيمن كان في عصر يعز فيه الحصول على كتاب سيبويه، أما الذين تأخروا عنه كثيرا فلا عذر لهم في الاعتماد على ما ينقل دون التثبت مما ينقلون، وما ذكرته عن سيبويه ينطبق على الأخفش، فما نسب إليه في الكتب النحوية لم أجده في كتابه معاني القرآن، بل هو مطروح في بعض كتب النحو كسائر آرائه التي تنقل عنه دون تثبت أو تحقق من مصدرها. والحال مع الأخفش أشد وأنكى من سيبويه، فليس للرجل مصدر موثق لنحوه يمكن الركون إليه والاعتماد عليه، على الرغم مما ينسب إليه في النحو من مؤلفات مثل: حواش على كتاب سيبويه، والأوسط في النحو، والمقاييس في النحو، والمسائل الكبير والصغير، وهي كتب مفقودة يشار إليها في بعض كتب النحو، وقد حاول بعض الباحثين جمع آرائه النحوية والصرفية من كتب شروح الألفية ليسد هذا النقص في المكتبة العربية.

٣ – كان السمين الحلبي مثل بعض الذين ذكروا في النقطة السابقة من النحويين الذين ينقلون عن سيبويه دون تثبت من كتابه بل كان ينقل ما اشتهر عنه ولا عذر له في ذلك على الرغم من قلته، فقد كان في الأغلب ينقل عنه ما هو موثق في كتابه.

٤ - يجوز الابتداء بالنكرة إذا جاءت في سياق (إنَّ، وكان) مع تفضيل الوجه المعتاد وهو الابتداء بالمعرفة ما أمكن، وكلاهما لا يخالف ما درجت عليه العرب مع الفارق في الكثرة والشهرة، وهو الأفضل؛ لأن الإخبار إنما يكون عن معلوم والنكرة لا ترتقي إلى ما يعلم من المعرفة، وبهذا يكون الإسناد إلى المعرفة إسناد إلى مخصوص ومعلوم وأما الإسناد إلى النكرة فهو إسناد إلى عام غير محدد وهو ما تدل عليه النكرة.

٥ - أن الحال قد يأتي من النكرة بمسوغات معلومة عند النحويين، ويجوز مجيؤه بدون مسوغ تبعا بناءً على كلام بعض العرب، ولكنه يجوز على ضعف إذا احتمل التبعية؛ لأنها أولى قياسا على المخالفة في امتناع الحالية في وصف المعرفة.

٦ – إن سيبويه رحمه الله كان يتذوق النحو تذوقا وقد يبني أحكامه على هذا الأساس كما رأينا في حكمه على "إذن" بأنها حرف جواب وجزاء، وهذا ما جعله علما بين النحويين، وهذه صفة ورثها عن شيخه الخليل رحمه الله فقد عرف عنه أنه كان يتذوق الحروف حين يصف مخارجها.

الهوامش

(١) ينظر: نزهة الألباء ٥٤.
(٢) ينظر: طبقات النحويين واللغويين ٦٦، ونزهة الألباء ٥٥.
(٣) ينظر: طبقات النحويين واللغويين ٦٧.
(٤) طبقات النحويين واللغويين ٦٦-٦٧.
(٥) ينظر: إنباه الرواة ٢/ ٣٥٧.
(٦) ينظر: طبقات النحويين واللغويين ٦٨.
(٧) سيأتي تفصيلها بعد قليل.
(٨) ينظر: طبقات النحويين واللغويين ٧٢.
(٩) ينظر: السابق نفسه.
(١٠) معجم الأدباء ٥/ ٢١٢٤.
(١١) وفيات الأعيان ٣/ ٤٦٣.
(١٢) ينظر: أخبار النحويين البصريين ٤٠.
(١٣) ينظر: وفيات الأعيان ٣/٤٦٣.
(١٤) ينظر: أخبار النحويين البصريين ٤٠.
(١٥) سيبويه إمام النحاة ١٢٨.

(١٦) ينظر: الدر المصون ١٣/١.
(١٧) ينظر: شذرات الذهب ٨/ ٣٠٨.
(١٨) ينظر: السابق ٨/ ٣٠٧، وبغية الوعاة ٤٠٢/١.
(١٩) ينظر: بغية الوعاة ٤٠٢/١.
(٢٠) ينظر: شذرات الذهب ٣٠٧/٨.
(٢١) مقدمة المحقق (ملخصا) ٣١.
(٢٢) ينظر: شرح التسهيل ٢٨٩/١.
(٢٣) ينظر: السابق.
(٢٤) آل عمران ٩٦.
(٢٥) الدر المصون ٣١٤/٣.
(٢٦) السابق نفسه.
(٢٧) الكتاب ١٤٢/٢.
(٢٨) ينظر: ارتشاف الضرب ١١٧٩/٣.
(٢٩) الفرزدق، ديوانه ٨٤٤.
(٣٠) السبعة في القراءات ٣٠٦.
(٣١) الحجة للقراء السبعة ١٤٥/٤.
(٣٢) ديوانه ١٥، ٢٤، وينظر: الكتاب ١٤٢/٢.
(٣٣) ينظر: شرح ابن عقيل ٦/٢، وهمع الهوامع ٥٢٢/١-٥٢٣.
(٣٤) الدر المصون ٨٣/١.
(٣٥) كتاب سيبويه ٢٧٤/٢.
(٣٦) ينظر: همع الهوامع ٥٢٩/١.
(٣٧) ينظر: شرح التسهيل ٥٣/٢.
(٣٨) شرح التسهيل ٥٥/٢-٥٦.
(٣٩) شرح التسهيل ٥٦/٢.
(٤٠) هو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص٤٧٧.
(٤١) ينظر: ارتشاف الضرب ١٢٩٨/٣.
(٤٢) الممتحنة ١٠.
(٤٣) ص ٤٤.
(٤٤) ينظر: شرح التسهيل ٧٦/٢ وما بعدها، وهمع الهوامع ٥٥٧/١.
(٤٥) سورة البقرة ١٨٧.

(٤٦) الدر المصون ٢/٢٩٥، وينظر: البحر المحيط: ٢/٣٧٢.

(٤٧) ينظر: اللباب في علوم الكتاب ٣/٣٠٧.

(٤٨) الكتاب ١/٢٣٥-٢٣٦.

(٤٩) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/١٣٤.

(٥٠) ينظر: الكتاب ١/٤٠.

(٥١) البقرة ٦٥.

(٥٢) الأنفال ٦٠.

(٥٣) الكتاب ٣/١٤٧-١٤٨.

(٥٤) كتاب سيبويه ٣/١١٩-١٢٠.

(٥٥) ينظر: آراء الأخفش النحوية والصرفية عند شراح ألفية ابن مالك في القرن الثامن الهجري، للباحث محمد عمر عمّار الدراوشة (رسالة ماجستير)، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠١٥، ص ١٠٥.

(٥٦) اللباب في علل البناء والإعراب ٢/٣٠.

(٥٧) الكتاب ٣/١٥٤.

(٥٨) قال سيبويه: "فإن حذفت اللام من أن فهو نصبٌ، كما أنَّك لو حذفت اللام من لإيلاف كان نصباً. هذا قول الخليل" الكتاب ٣/١٢٧.

(٥٩) ينظر: معاني القرآن: ١/٥٨.

(٦٠) ينظر: الدر المصون ٣/٣٢٩.

(٦١) قال الفراء: "موضع «أن» جزاء، وكان الكسائي يقول فِي «أن»: هِيَ فِي موضع خفض" معاني القرآن ١/٥٨.

(٦٢) ينظر: تسهيل الفوائد ٨٣.

(٦٣) البقرة ١٩٨.

(٦٤) الدر المصون ٢/٣٢٩.

(٦٥) مغني اللبيب ٥/٦٩٧-٦٩٨.

(٦٦) ٣/١٢٨.

(٦٧) البيت للفرزدق، ولم أجده في ديوانه، وهو في تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ٥١١، ومغني اللبيب ٥/٧٠٠، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/٦٣٤.

(٦٨) ينظر: مغني اللبيب ٥/٧٠٠.

(٦٩) ينظر: شرح التسهيل ٢/٣٣١، وشرح الأشموني ٢/١٠.

(٧٠) البقرة ٢٥٩.

(٧١) الدر المصون ٢/٥٥٨.

(٧٢) الكتاب ٢/١١٢.

(٧٣) السابق نفسه.
(٧٤) ينظر: شرح التسهيل ٣٣٣/٢.
(٧٥) الكتاب ١١٢/٢-١١٣.
(٧٦) شرح التسهيل ٢٣٣/٢.
(٧٧) الدر المصون ٥٥٨/٢.
(٧٨) ينظر: شرح التسهيل ٣٣٤/٢.
(٧٩) ينظر: شرح ابن عقيل ٢٦١/٢.
(٨٠) شرح التسهيل ٣٣٤/٢.
(٨١) البقرة ٨٩.
(٨٢) ينظر: معجم القراءات القرآنية ٨٦/١.
(٨٣) الدر المصون ٥٠٤/١-٥٠٥.
(٨٤) البيت لكثير وهو في ديوانه ٥٠٦.
(٨٥) ينظر: الدر المصون ٥٠٥/١، والكتاب ١٢٢/٢.
(٨٦) همع الهوامع ٣٠٥/٢.
(٨٧) شرح التسهيل ٣٣٣/٢.
(٨٨) ينظر: الدر المصون ٥٠٤/١.
(٨٩) البقرة ١٧٥.
(٩٠) الدّر المصون ٢٤٣/٢.
(٩١) الكتاب ٧٢/١.
(٩٢) البقرة ٢٨.
(٩٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ١٠٣/١.
(٩٤) ينظر: معاني القرآن للأخفش ١٦٦/١.
(٩٥) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١٤٢/١.
(٩٦) الكتاب ٧٣/١.
(٩٧) ينظر: الدر المصون ٢٤٤/٢.
(٩٨) الدر المصون ٢٤٣/٢، وينظر: مغني اللبيب ١٤/٤.
(٩٩) شرح ابن عقيل ١٦١/٣-١٦٢.
(١٠٠) الأنفال ٤٠.
(١٠١) النحل ٣٠.
(١٠٢) البقرة ٩٠.

(١٠٣) الدر المصون ٥٠٧/١.
(١٠٤) ينظر: شرح التسهيل ٩/٣، وشرح ابن عقيل ١٦٦/٣.
(١٠٥) ينظر: الإيضاح العضدي ٨٢.
(١٠٦) الكشاف ١٦٥/١.
(١٠٧) ينظر: شرح التسهيل ٩/٣.
(١٠٨) لم أجده في كتاب سيبويه ولكنه مقارب لما يليه من الكتاب.
(١٠٩) شرح التسهيل ١٢/٣.
(١١٠) الكتاب ٧٣/١.
(١١١) البقرة ٣٨.
(١١٢) الدر المصون ٢٩٨/١-٢٩٩.
(١١٣) مبني مطلقا هو رأي الأخفش، والإعراب مطلقا لم ينسب، ينظر: شرح ابن عقيل ٣٩/١، وهمع الهوامع ٧٣/١.
(١١٤) الدر المصون ٢٩٩/١.
(١١٥) ٩٤/٤- ١٠٤.
(١١٦) الأنبياء ٥٧.
(١١٧) الأنفال ٥٨.
(١١٨) إبراهيم ٤٢.
(١١٩) الأنفال ٢٤.
(١٢٠) هو مساور بن هند العبسي، وينسب لغيره، والبيت في النوادر لأبي زيد الأنصاري ١٦٤.
(١٢١) الكتاب ٥١٢/٣-٥١٣.
(١٢٢) ينظر: همع الهوامع ٦١٣/٢.
(١٢٣) قائله هو الشنفرى الأزدي من قصيدته المشهورة لامية العرب ٢٥.
(١٢٤) لم ينسب لأحد وهو في الخزانة ٤٣١/١١ وغيرها.
(١٢٥) البيت لسلمى بن ربيعة في خزانة الأدب ٨/ ٣٠.
(١٢٦) هو الأعشى بن ميمون والبيت في ديوانه ١٧١ بهذا النص: فإن تعهديني ولي لمة فإن الحوادث ألوى بها. والتي أثبتناها هي الرواية التي يستشهد بها النحويون وأثبتها الحلبي في الدر المصون ٣٠٠/١.
(١٢٧) البيت لامرئ القيس في أشعار الشعراء الستة الجاهليين ٨٩.
(١٢٨) لامرئ القيس أيضا، المصدر السابق نفسه.
(١٢٩) الأعراف ٣٥، الإسراء ٢٣، مريم ٢٦، المؤمنون ٩٣.
(١٣٠) شرح الأشموني ١١٥/٣.

(١٣١) البقرة ١٤٥.
(١٣٢) الدر المصون ١٦٤/٢، وينظر: الكتاب ١٠٧/٣-١٠٨.
(١٣٣) ينظر: معاني القرآن ٨٤/١.
(١٣٤) ينظر: السابق نفسه، ومعاني القرآن للأخفش ١٦١/١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٢٣/١-٢٢٤.
(١٣٥) الكتاب ٨٤/٣.
(١٣٦) ينظر: شرح التسهيل ١٦٩/٢-١٧١، وارتشاف الضرب ٤/ ١٧٨٣-١٧٨٧، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٣١٢٨/٦-٣١٣٠.
(١٣٧) ٨٤/١.
(١٣٨) ينظر: معاني القرآن للفراء ٨٤/١.
(١٣٩) الروم ٥١.
(١٤٠) البقرة ١٠٣.
(١٤١) ينظر: الجنى الداني ٧٨، ومغني اللبيب ٧/٣.
(١٤٢) البقرة ١٧.
(١٤٣) الدر المصون ١٥٥/١.
(١٤٤) ٤٠٨/١. وقول حميد في الخزانة ٧٣/٧، وقول خطام في الخزانة أيضا ١٧٥/١٠.
(١٤٥) ينظر: الجنى الداني ٧٩، ومغني اللبيب ٢٣/٣.
(١٤٦) الجنى الداني ٧٩.
(١٤٧) آل عمران ٤٩.
(١٤٨) الكشاف ٣٦٤/١.
(١٤٩) ينظر: مغني اللبيب ٢٤/٣.
(١٥٠) التبيان في إعراب القرآن ٣٢/١.
(١٥١) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ٩٩/١.
(١٥٢) ديوانه ٦٣، بلفظ هل تنتهون.
(١٥٣) الدر المصون ١٥٥/١.
(١٥٤) السابق نفسه.
(١٥٥) ينظر: الجنى الداني ٨٢-٨٣.
(١٥٦) البيت في همع الهوامع وغيره بغير نسبة ٤٤٩/٢.
(١٥٧) البيت في همع الهوامع وغيره بغير نسبة ٤٤٩/٢.
(١٥٨) سبق تخريجه.

(١٥٩) البيت دون نسبة في المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى» وغيره ١٢٣٣/٣.

(١٦٠) البيت في ديوانه ٥٤.

(١٦١) ديوانه ١٠٦.

(١٦٢) ينظر: الجنى الداني ٨٣.

(١٦٣) ينظر: الجنى الداني ٥٢٢، ومغني اللبيب ٣٥١/١.

(١٦٤) البقرة ٢٦.

(١٦٥) الدر المصون ٢٢٦/١-٢٢٧.

(١٦٦) الكتاب ١٣٧/٣.

(١٦٧) الكشاف ١١٧/١.

(١٦٨) السابق نفسه.

(١٦٩) ينظر: الجنى الداني ٥٢٢-٥٢٣.

(١٧٠) تسهيل الفوائد ٢٤٥، ومغني اللبيب ٣٥٩/١، وينظر: الجنى الداني ٥٢٢.

(١٧١) ينظر: الجنى الداني ٥٢٢.

(١٧٢) الكهف ٧٩، ٨٠، ٨٢.

(١٧٣) ينظر: مغني اللبيب ١٣٦/٤.

(١٧٤) البقرة ٢٦٦.

(١٧٥) ينظر: الجنى الداني ٣١٧، وشرح ابن عقيل ١٦/٣-١٧.

(١٧٦) فاطر ٣.

(١٧٧) ينظر: مغني اللبيب ١٦٥/٤، وهمع الهوامع ٤٦٤/٢.

(١٧٨) ديوانه ١١١.

(١٧٩) الجنى الداني ٣١٨، وينظر: شرح ابن عقيل ١٧/٣.

(١٨٠) ينظر: التسهيل ١٤٤.

(١٨١) الأحقاف ٣١، نوح ٤.

(١٨٢) الكتاب ٢٢٥/٤. وينظر: ٣١٥/٢-٣١٦.

(١٨٣) ينظر: الدر المصون ٥٩٦/٢.

(١٨٤) السابق نفسه.

(١٨٥) التبيان في إعراب القرآن ٢١٧/١. وينظر: الدر المصون ٥٩٦/٢.

(١٨٦) البقرة ٢٧١، الأنعام ٣٤، الكهف ٣١، الأحقاف ٣١، نوح ٤، وينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢٢٢/١، ٤٩٢، ٢/ ٨٤٦.

(١٨٧) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢١٧/١، والدر المصون ٥٩٦/٢.
(١٨٨) ديوانه ١٢٣.
(١٨٩) الصافات ١٦٤.
(١٩٠) البقرة ١٤٥.
(١٩١) الدر المصون ١٦٦/٢-١٦٧.
(١٩٢) السابق ١٦٧/٢، وينظر: البحر المحيط ٣١/٢.
(١٩٣) ينظر: الكتاب ١٣/٣، وارتشاف الضرب ١٦٥٠/٤، ومغني اللبيب ١٠٩/١، وهمع الهوامع ٣٧٣/٢.
(١٩٤) الكتاب ١٢/٣.
(١٩٥) السابق ١٥/٣.
(١٩٦) الكتاب ١٢/٣.
(١٩٧) الكتاب ١٣/٣-١٤. والآية في سورة النساء ٥٣.
(١٩٨) الكتاب ١٤/٣.
(١٩٩) ينظر: مغني اللبيب ١١٠/١-١١١.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

- أخبار النحويين البصريين، الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، أبو سعيد (المتوفى: ٣٦٨هـ)، تح: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي - المدرسين بالأزهر الشريف، مصطفى البابي الحلبي، الطبعة: ١٣٧٣ هـ - ١٩٦٦ م.
- آراء الأخفش النحوية والصرفية عند شراح ألفية ابن مالك في القرن الثامن الهجري، للباحث محمد عمر عمّار الدراوشة (رسالة ماجستير)، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠١٥.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
- أشعار الشعراء الستة الجاهليين، أبو الحجاج، يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري الأندلسي المعروف بالأعلم (المتوفى: ٤٧٦هـ)، شرح وتعليق: محمد عبد المنعم خفاجي، ملتزم النشر: عبد الحميد أحمد حنفي، مصر، الطبعة : الثالثة ، ١٣٨٢ه ـ ١٩٦٣م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (المتوفى: ٦٤٦هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٢م.

- الإيضاح العضدي،أبو علي الفارسيّ(٢٨٨-٣٧٧هـ)، تح: د. حسن شاذلي فرهود(كلية الآداب - جامعة الرياض)، الطبعة:١ ،١٣٨٩هـ١٩٦٩م.
- البحر المحيط، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، ١٤٢٠ هـ.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - لبنان / صيدا.
- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى : ٦١٦هـ)، تح: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١ هـ)، تح: د. عباس مصطفى الصالحي (كلية التربية - بغداد)، دار الكتاب العربي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، تح: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: ٧٧٨ هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ
- الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩هـ)، تح: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
- الحجة للقراء السبعة، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (المتوفى: ٣٧٧هـ)، تح: بدر الدين قهوجي - بشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث - دمشق / بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (المتوفى: ١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ)، تح: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
- ديوان امرئ القيس (المتوفى: ٨٠ قبل الهجرة)، اعتنى به وشرحه عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت_لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٢٥ه_٢٠٠٤م.
- ديوان جميل بثينة (المتوفى: ٧٠١م)، دار صادر.

- ديوان زهير بن أبي سلمى، شرحه وقدم له الأستاذ حسن علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت_لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ه_١٩٨٨م.
- ديوان النابغة الذبياني، مطبعة الهلال بالفجالة مصر، ١٩١١م.
- ديوان كثير عزة، جمعه وشرحه د. إحسان عباس، دار الثقافة – بيروت، ١٣٩١هـ / ١٩٧١م.
- ديوان الأعشى ميمون بن قيس (المتوفي : ٧ ه)، شرح وتعليق د. محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز.
- ديوان الفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارمي وكنيته أبو فراس (٣٨هـ/٦٥٨م - ١١٠هـ/٧٢٨م)، شرحه وضبطه وقدم له الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ ه ـ ١٩٨٧م.
- ديوان أمية بن أبي الصلت جمع وتحقيق ودراسة، صنعة الدكتور عبد الحفيظ السطلي، جامعة دمشق، (د.ط)، (د.ت).
- السبعة في القراءات، أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (المتوفى: ٣٢٤هـ)، تح: شوقي ضيف، دار المعارف – مصر، الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ.
- سيبويه إمام النحاة، علي النجدي ناصف، عالم الكتب، الطبعة الثانية (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م) .
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح (المتوفى: ١٠٨٩هـ)، تح: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى : ٧٦٩هـ)، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة : العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (المتوفى: ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
- شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة: الأولى.
- شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، تح: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفى: ٣٦٨ هـ)، تح: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م.

- طبقات النحويين واللغويين، محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر (المتوفى: ٣٧٩هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: الثانية، دار المعارف.
- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤٠٧ هـ.
- لامية العرب للشنفرى عمرو بن مالك الأزدي (المتوفى : ٧٠ قبل الهجرة)، شرح ودراسة الدكتور عبد الحليم حفني، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة : الأولى، ١٤٢٩ ه‍ـ ٢٠٠٨ م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ)، تح: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
- اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (المتوفى: ٧٧٥هـ)، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ -١٩٩٨م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: ٥٤٢هـ)، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤٢٢ هـ.
- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: ٢٠٧هـ)، تح: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، الطبعة: الأولى.
- معاني القرآن للأخفش، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (المتوفى: ٢١٥هـ)، تح: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.
- معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (المتوفى: ٣١١هـ)، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ)، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
- معجم القراءات القرآنية، د. أحمد مختار عمر، د. عبد العال سالم مكرم، جامعة الكويت، الطبعة الثانية، ١٤٠٨ه‍ـ ـ ١٩٨٨م.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، تح: د.عبد اللطيف محمد الخطيب، السلسلة التراثية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب، الكويت، الطبعة: ١٤٢٣،١،ه_٢٠٠٢م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (المتوفى ٨٥٥ هـ)، تح: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.
- نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (المتوفى: ٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٢ - ١٩٩٢ م.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، تح: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- النوادر في اللغة، أبو زيد الأنصاري، تحقيق ودراسة: الدكتور/ محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، الطبعة: الأولى، ١٤٠١ هـ -١٩٨١ م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (المتوفى: ٦٨١هـ)، تح: إحسان عباس، دار صادر – بيروت، الطبعة: ١، ١٩٩٤.